



مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الامانة العامة

القانون (النظام) الموحد
لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ولائحته التنفيذية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

أ ت / ش

ه ق ن

مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . مكتب الأمانة الفنية
لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية .

القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية (المعدل) . _ الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج
العربية ، الأمانة العامة ، ٢٠١١ م .

٧٨ ص ؛ ٢٤ سم .

الرقم الموحد لمطبوعات المجلس : ٠٣٩٩ _ ١٠٣ / ح / ك / ٢٠١١

الإغراق // مكافحة الإغراق // الصناعة // التجارة الدولية // البضائع //
الإفراط في الإنتاج // المنافسة غير العادلة // الممارسات الفاسدة // المقامرة // المكاتب
المتخصصة // المكاتب الفنية // القوانين واللوائح // دول مجلس التعاون لدول الخليج
العربية // مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية .

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

هاتف : ٠٠٩٦٦١٤٨٢٧٧٧٧

فاكس : ٠٠٩٦٦١٢٨١٠٠٩٣

ص . ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢

www.GCC-tsad.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
القسم الأول : القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل)	٩
القسم الثاني : اللائحة التنفيذية للقانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدلة)	٢١
الباب الأول – تعاريف	٢٣
الباب الثاني – الشكوى وإجراءات التحقيق	٢٥
الفصل الأول : الشكوى	٢٥
الفصل الثاني : إجراءات التحقيق	٢٩
الباب الثالث – مكافحة الإغراق	٣٧
الفصل الأول – حسابات الإغراق	٣٧
الفصل الثاني – تحديد الضرر	٤٢
الفصل الثالث – تدابير مكافحة الإغراق	٤٦
الفصل الرابع – التعهدات	٤٧
الفصل الخامس – الأثر الرجعي	٥٠
الفصل السادس – مراجعة تدابير مكافحة الإغراق ...	٥٢

٥٥	الباب الرابع – الدعم والتدابير التعويضية
٥٥	الفصل الأول – تحديد وجود الدعم
٥٧	الفصل الثاني – حساب مقدار الدعم
٥٩	الفصل الثالث – تحديد الضرر
٦٤	الفصل الرابع – التدابير التعويضية
٦٥	الفصل الخامس – التعهدات
٦٧	الفصل السادس – الأثر الرجعي
٦٩	الفصل السابع – مراجعة التدابير التعويضية
٧٢	الباب الخامس – التدابير الوقائية ضد الزيادة في الواردات
٧٢	الفصل الأول – تحديد الضرر
٧٣	الفصل الثاني – التدابير الوقائية
٧٦	الفصل الثالث – مدة سريان التدابير النهائية
٧٧	الباب السادس – أحكام عامة

مقدمة

انطلاقاً من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاماً مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس، والمتعلقة بتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، ولأهمية الدور الذي تقوم به الصناعات الخليجية في اقتصاديات دول المجلس، أصبح من الضروري قيام دول المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة إليها من غير الدول الأعضاء، والتي تتسبب بضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

وعلى ضوء ذلك قرر المجلس الأعلى، في دورته الرابعة والعشرين (٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣م) بدولة الكويت، اعتماد القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون، كقانون إلزامي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٤ م، وكلف لجنة التعاون الصناعي بإعداد وإقرار اللائحة التنفيذية لهذا القانون (النظام) خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ م على أن يتم تطبيقه بعد ثلاثين يوماً من إقرار لجنة التعاون الصناعي لللائحة التنفيذية.

وقد أقرت لجنة التعاون الصناعي، في اجتماعها الثالث والعشرين (١١ أكتوبر ٢٠٠٤م) بدولة الكويت، اللائحة التنفيذية للقانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس.

ونظراً لانقضاء فترة من الزمن على تطبيق القانون (النظام)، والتي أتاحت التعرف على إيجابيات وسلبيات التطبيق وما تقتضيه المصلحة العامة لدول المجلس فقد ارتأت اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون في اجتماعها الخامس، الذي عقد بتاريخ ٩-١٠ مارس ٢٠٠٨م، ضرورة مراجعة القانون، حيث تم تشكيل لجنة فنية من المختصين بالدول الأعضاء

لدراسة ما أفرزته فترة تطبيق القانون والشروع في تعديله. وعلى ضوء ما توصلت إليه اللجنة الفنية المكلفة بمراجعة وتعديل القانون (النظام) ارتأت اللجنة الدائمة في اجتماعها العاشر، الذي عقد بتاريخ ٩-١٠ مايو ٢٠١٠م، بأن توصي للجنة التعاون الصناعي بالموافقة على تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية.

وبناء على ذلك قررت لجنة التعاون الصناعي في اجتماعها (٣١) الذي عقد بدولة الكويت (٢ يونيو ٢٠١٠م) الموافقة على اللائحة التنفيذية للقانون (النظام) والتوصية للجنة التعاون المالي والاقتصادي باعتماد تعديل القانون (النظام)، حيث أقرت لجنة التعاون المالي والاقتصادي التعديل في اجتماعها الـ (٨٦) الذي عقد بدولة الكويت (٦ نوفمبر ٢٠١٠م).

وبارك المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين، التي عقدها في أبوظبي (٦-٧ ديسمبر ٢٠١٠م)، اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون. والأمانة العامة لمجلس التعاون، ممثلة بمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، إذ تشرف بتقديم القانون (النظام) الموحد المعدل ولائحته التنفيذية، لتتقدم بالشكر والتقدير لكافة اللجان التي ساهمت بجهود مخلصه وعمل دؤب لإخراج هذا القانون (النظام) الموحد وتعديلاته بالصورة التي تساهم في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في تنوع اقتصادات دول المجلس.

وبالله التوفيق،،،

مكتب الأمانة الفنية

لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

القسم الأول

القانون "النظام" الموحد
لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(المعدل)

مادة ١

الهدف

يهدف هذا القانون (النظام) لتمكين دول المجلس من اتخاذ التدابير اللازمة ضد الإغراق والدعم والزيادة في الواردات، التي يترتب عنها ضرر لأي صناعة خليجية.

مادة ٢

النطاق

تسري أحكام هذا القانون (النظام) على الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة إلى دول المجلس من غير الدول الأعضاء.

مادة ٣

التعاريف

يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

المجلس : مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الدول الأعضاء : الدول الأعضاء في المجلس.

اللجنة الوزارية: لجنة التعاون الصناعي المشكلة من وزراء الصناعة بدول المجلس.

لجنة التعاون المالي والاقتصادي : اللجنة المشكلة من وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس.

اللجنة الدائمة : لجنة مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول المجلس.

مكتب الأمانة الفنية : مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة

الدولية لدول مجلس التعاون.

الهيئة القضائية : الهيئة القضائية التي تنشأ بموجب الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس.

القانون (النظام) : القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية

والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اللائحة التنفيذية : اللائحة التنفيذية الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون (النظام).

النظام الداخلي : هو نظام عمل اللجنة الدائمة وآليات إصدار قراراتها.

النشرة الرسمية : النشرة التي يصدرها مكتب الأمانة الفنية.

الممارسات الضارة في التجارة الدولية: ممارسات الإغراق و الدعم و الزيادة في الواردات.

الإغراق : تصدير منتج ما إلى دول المجلس بسعر تصدير أقل من قيمته العادية للمنتج المشابه في بلد التصدير في مجرى التجارة العادية.

الدعم : مساهمة مالية أو أي شكل من أشكال الدعم الذي من شأنه أن يدعم الدخل أو الأسعار وفقاً للتعريف الوارد في المادة ١٦ من اتفاقية الجات ١٩٩٤، مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو من هيئته عامة بها ويترتب عنهما تحقيق منفعة لمتلقي الدعم.

التدابير : تدابير مكافحة الإغراق و التدابير التعويضية والتدابير الوقائية.

تدابير مكافحة الإغراق : التدابير التي يتم اتخاذها لمواجهة حالات الإغراق وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

التدابير التعويضية : التدابير التي يتم اتخاذها لمواجهة الدعم المخصص وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

التدابير الوقائية : التدابير التي يتم اتخاذها لمواجهة الزيادة في الواردات وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

التدابير النهائية : التدابير التي تتخذها اللجنة الوزارية بعد الانتهاء من التحقيق وعند التوصل إلى نتائج إيجابية نهائية وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية .

التدابير المؤقتة : التدابير التي تتخذها اللجنة الدائمة بصفة وقتية خلال فترة التحقيق وعند التوصل إلى نتائج إيجابية مؤقتة وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) و لائحته التنفيذية.

الشكوى : طلب مكتوب يتم التقدم به وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض.

الصناعة الخليجية : مجموع المنتجين في دول المجلس للمنتجات المشابهة أو الذين يشكل مجموع إنتاجهم نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج الخليجي من هذه المنتجات. ويقصد بالصناعة الخليجية في تحقيقات الوقاية مجموع المنتجين في دول المجلس للمنتج المشابه أو المنافس بشكل مباشر ، أو الذين يشكل مجموع إنتاجهم من المنتجات المشابهة أو المنتجات المنافسة مباشرة نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج الخليجي من هذا المنتج .

الأطراف ذوو العلاقة أو المصلحة : المصدر أو المنتج الأجنبي أو المستورد للمنتج محل التحقيق أو المنتجون الذين يدخل المنتج محل التحقيق في مدخلاتهم الصناعية، أو الهيئات الحكومية أو الخاصة التي تمثل المستهلكين أو تحمي مصالحهم أو حكومات البلد المصدر، أو أي أطراف محليه أو أجنبية أخرى يتبين أنها ذات مصلحة في المنتج محل التحقيق.

السوق الخليجية : إجمالي أسواق الدول الأعضاء في المجلس.

مادة ٤

إجراءات الشكوى والتحقيق

يتم تقديم الشكوى ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية وقبولها ودراستها واتخاذ إجراءات بدء التحقيق وإجراء التحقيق والمراجعة أو إنمائها وفرض أية إجراءات بشأنها وفقا لأحكام هذا القانون (النظام) و لائحته التنفيذية.

مادة ٥

التدابير

يجوز اتخاذ التدابير في الحالات التالية :

- ١ _ في حال ثبوت أن المنتجات محل التحقيق وردت بأسعار مغرقة أو تم تقديم دعم خاص لها وألحقت ضرراً مادياً بصناعة خليجية قائمة أو هددت بوقوع مثل هذا الضرر، أو كان من شأنها التسبب في إعاقة أو تأخير مادي لإقامة صناعة خليجية ووجود علاقة سببية بينهما.
- ٢ _ في حال ثبوت أن المنتجات محل التحقيق تورد إلى السوق الخليجية بكميات متزايدة، سواء بشكل مطلق أو نسبي وفي ظل أوضاع من شأنها أن تلحق ضرراً جسيماً بالصناعة الخليجية التي تنتج منتجات مشابهة أو منافسة بشكل مباشر أو تهدد بالحاق مثل هذا الضرر ووجود علاقة سببية بينهما.

مادة ٦

أشكال التدابير

يمكن أن تأخذ التدابير أحد الأشكال التالية :

- ١ _ تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية النهائية في شكل فرض رسوم جمركية (ضرائب جمركية) أو تعهدات سعرية بما لا يتجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم المحدد نهائياً .
- ٢ _ تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية المؤقتة في شكل فرض رسوم جمركية (ضرائب جمركية) أو تعهدات سعرية أو أخذ ضمانات مؤقتة على شكل إيداع نقدي أو سندات بما لا يتجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم المحدد مبدئياً.

٣ _ تدابير وقائية نهائية ضد الزيادة في الواردات في شكل قيود كمية أو زيادة في الرسوم الجمركية (ضرائب جمركية) أو غيرها من الأشكال التي تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٤ _ تأخذ التدابير الوقائية المؤقتة شكل زيادة في الرسوم الجمركية (ضرائب جمركية).

مادة ٧

تطبيق أحكام القانون (النظام) ولائحته التنفيذية

يتولى تطبيق أحكام هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية كل من اللجنة الوزارية واللجنة الدائمة ومكتب الأمانة الفنية، كل في مجال اختصاصاته.

مادة ٨

اختصاصات اللجنة الوزارية

تختص اللجنة الوزارية باتخاذ القرارات في المسائل التالية :

١ _ اعتماد فرض التدابير النهائية المتعلقة بمكافحة الإغراق والدعم المخصص والزيادة في الواردات أو تمديد أو وقف هذه التدابير أو إنهاؤها أو الزيادة أو خفض تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية.

٢ _ تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في تفسير أو تنفيذ هذا القانون (النظام) .

٣ _ إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون (النظام).

٤ _ النظر في التظلمات المتعلقة بالقرارات والتحديدات النهائية الصادرة تنفيذاً لأحكام هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية .

٥ _ إقرار اللائحة الداخلية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية لدول مجلس التعاون.

٦ _ الموافقة على تعيين مدير عام مكتب الأمانة الفنية.

٧ _ أية اختصاصات أخرى تسند إليها وفقاً لهذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

مادة ٩

اللجنة الدائمة

١ _ تشكيل اللجنة الدائمة:

تشكل اللجنة الدائمة من وكلاء وزارات الجهات المعنية بالدول الأعضاء أو من في حكمهم ، وتكون رئاسة اللجنة الدائمة حسب نظام الرئاسة في المجلس.

٢ _ اختصاصات اللجنة الدائمة:

تختص اللجنة الدائمة بما يلي:

(أ) اتخاذ التدابير والإجراءات المنصوص عليها وفقاً لأحكام هذا القانون (النظام) بما في ذلك فرض التدابير المؤقتة وقبول التعهدات السعرية .

(ب) اقتراح فرض التدابير النهائية لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية النهائية لمكافحة الدعم والتدابير الوقائية النهائية ضد الزيادة في الواردات ورفعها إلى اللجنة الوزارية.

(ج) تشكيل اللجان وإنشاء الوحدات الإدارية المتخصصة في مكتب الأمانة الفنية.

(د) اعتماد استراتيجيات عمل مكتب الأمانة الفنية في ضوء الاختصاصات المحددة لها.

(هـ) اقتراح الحلول المناسبة للجنة الوزارية لما قد ينشأ بين الدول الأعضاء من منازعات متعلقة بتفسير هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

(و) اقتراح تعديل القانون (النظام) الموحد ولائحته التنفيذية.

(ز) اقتراح تعديل اللائحة الداخلية لمكتب الأمانة الفنية .

(ح) إقرار وتعديل نظامها الداخلي .

(ط) الموافقة على مشروع موازنة مكتب الأمانة الفنية تمهيدا لاعتمادها وفقاً للإجراءات المتبعة .

(ي) إقرار اللوائح المالية و الإدارية و الأنظمة الأخرى لمكتب الأمانة الفنية.

(ك) ترشيح مدير عام مكتب الأمانة الفنية.

(ل) أية اختصاصات أخرى توكل إليها من اللجنة الوزارية.

مادة ١٠

مكتب الأمانة الفنية

١ _ ينشأ بموجب هذا القانون (النظام) مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون، ويتمتع المكتب باستقلال مالي وإداري من خلال ميزانية ملحقة بميزانية الأمانة العامة لمجلس التعاون ويتولى رئاسته مدير عام .

٢ _ اختصاصات مكتب الأمانة الفنية:

(أ) تنظيم أعمال اللجنة الدائمة والتحضير لاجتماعاتها وإعداد جداول أعمالها ومشاريع قراراتها وأداء كافة ما تكلف به من قبلها ، ولها في سبيل القيام في مهامها طلب المعلومات والدراسات والبيانات والإحصاءات والتقارير وغير ذلك مما يلزم لعمل اللجنة .

(ب) متابعة تنفيذ قرارات اللجنة الوزارية واللجنة الدائمة.

(ج) تقديم المشورة والدعم الفني للمنتجين والمصدرين الخليجين الذين يواجهون دعاوى تتصل بالإغراق أو الدعم أو الوقاية في دول أخرى ومتابعة سيرها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدول الأعضاء.

(د) المشاركة في أنشطة المنظمات والمحافل الدولية ذات الصلة .

(هـ) تقديم تقارير دورية شاملة للجنة الدائمة كل ثلاثة أشهر تتضمن معلومات وإحصاءات عن أعمالها وكافة القضايا والتحقيقات المسجلة

- والمنظورة والمواعيد والمدد والمهل المتعلقة بها .
- (و) تلقي شكاوي الممارسات الضارة في التجارة الدولية وكل ما يتصل بها من متطلبات .
- (ز) إجراء تحقیقات الممارسات الضارة في التجارة الدولية وكل ما يتصل بها من مراجعات وفقاً لأحكام هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية .
- (ح) إعداد مشروع الموازنة السنوية لمكتب الأمانة الفنية، وتنفيذها بعد اعتمادها.
- (ط) العمل على نشر الوعي وتنمية المعرفة في الدول الأعضاء بمفاهيم الإغراق والدعم و الزيادة في الواردات .
- (ي) أية مهام وأنشطة توكل إليه من قبل اللجنة الوزارية واللجنة الدائمة .

مادة ١١

التظلم والطعن

- ١ _ قبل اللجوء للطعن ، يجب على كل طرف شارك في التحقيق بصفة طرف ذي مصلحة أو علاقة، وتضرر بصفة فردية ومباشرة من القرارات النهائية الصادرة تنفيذاً لأحكام هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية ، التظلم إلى اللجنة الوزارية خلال فترة ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النشر في النشرة الرسمية، ويتم البت في تظلمه خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبر تظلمه مرفوضاً أمام اللجنة.
- ٢ _ يجوز للطرف الذي رفض تظلمه الطعن أمام الهيئة القضائية المختصة بدول المجلس خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بأي من طرق الإعلان .

مادة ١٢

سرية المعلومات

- يجب على كل شخص أو جهة مختصة بالتحقيق واتخاذ التدابير الحمائية طبقاً لأحكام هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية، أن يحافظ على سرية المعلومات والبيانات

السرية بطبيعتها أو التي يقدمها ذوو الشأن على أنها سرية، ويحظر على هؤلاء الأشخاص وهذه الجهات الكشف عن تلك المعلومات والبيانات إلا بتصريح كتابي مسبق صادر عن الطرف الذي أدلى بها أو قدمها أو كشف عنها للهيئة القضائية المختصة لدول المجلس.

مادة ١٣

الجزاءات

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون (نظام) آخر ، يعاقب كل من يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة (١٢) بغرامة مالية لا تتجاوز (٥٠٠,٠٠٠ ريال) خمسمائة ألف ريال سعودي أو ما يعادلها من عملات الدول الأعضاء.

مادة ١٤

تفسير وتعديل القانون (النظام)

للجنة التعاون المالي والاقتصادي تفسير وتعديل هذا القانون (النظام) بالتنسيق مع اللجنة الوزارية.

مادة ١٥

النفاذ

يسري هذا القانون (النظام) اعتباراً من الأول من يناير من عام ٢٠٠٤ م ، وتعمل الدول الأعضاء على نشره في الجريدة الرسمية لكل منها.

القسم الثاني

اللائحة التنفيذية

للقانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير
التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية
(المعدلة)

الباب الأول

تعريف

المادة ١

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون لكل من الكلمات والعبارات الواردة فيها ذات المعنى المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون (النظام)، ويكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

الضرر الجسيم : الضرر الذي يسبب إضعافا كليا مؤثرا في وضع الصناعة الخليجية المعنية.

التهديد بالضرر الجسيم : الضرر الجسيم وشيك الوقوع الذي يترتب عليه إضعافا مؤثرا للصناعة الخليجية المعنية.

القيمة العادية : المبلغ المدفوع أو السعر الواجب دفعه للمنتج المشابه في مجرى التجارة العادية حين يوجه للاستهلاك في بلد التصدير.

سعر التصدير : المبلغ المدفوع أو السعر الواجب دفعه للمنتج محل التحقيق عند بيعه من الدولة المصدرة إلى السوق الخليجية.

هامش الإغراق : هو ناتج الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير خلال فترة التحقيق.

مقدار الدعم : هو المبلغ الذي يُمثّل الفائدة التي تعود على مُتلقي الدعم خلال فترة التحقيق.

المنتجات المشابهة : المنتجات الخليجية التي تطابق أو تماثل المنتج محل التحقيق في كل النواحي، أو في حالة غياب هذا المنتج يؤخذ بأي منتجات أخرى تكون مواصفاتها وثيقة الشبه بمواصفات أو خصائص المنتج محل التحقيق.

الدولة المصدرة : الدولة المصدرة و / أو المنتجة للمنتج محل التحقيق.

الحكومة : حكومة أو سلطة إقليمية أو محلية في دولة أجنبية، أو هيئة أو منظمة تمارس سلطة النيابة عن اتحاد دول أجنبية، أو شخص أو هيئة أو مؤسسة تنوب عن تلك الجهات.

الدعم المخصص : الدعم الذي يترتب عليه فرض التدابير التعويضية وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون (النظام) واللائحة التنفيذية.

الواردات المدعومة: واردات المنتجات محل التحقيق التي تلقت الدعم المخصص. الأطراف ذوو العلاقة أو المصلحة : المصدرون أو المنتجون الأجانب أو المستوردون للمنتج محل التحقيق أو اتحادات أو مجالس التجارة التي تمثل غالبية منتجي أو مصدري أو مستوردي المنتج محل التحقيق، أو حكومات دول التصدير، أو المنتجون الخليجيون للمنتج المشابه أو الهيئات الحكومية أو الخاصة التي تمثل المستهلكين أو تحمي مصالحهم، أو أي أطراف محلية أو أجنبية أخرى يتبين أنها ذات مصلحة في نتائج التحقيق.

المشتري المستقل / المشترون المستقلون : هو المشتري / المشترون الذي لا يوجد ارتباط أو مشاركة تجارية أو إنتاجية بينه وبين المستورد في بلد الاستيراد أو بينه وبين المصدر أو المنتج في بلد التصدير أو لا تربطهما علاقة في عمل آخر ، أو لا يقع أي منهما تحت سيطرة طرف ثالث بشكل مباشر أو غير مباشر أو لا يكونون أفرادا في أسرة واحدة.

السوق الخليجية : إجمالي أسواق الدول الأعضاء في المجلس.

المنتج محل التحقيق : المنتج المستورد كما يصفه إعلان بدء التحقيق.

الباب الثاني الشكوى وإجراءات التحقيق

الفصل الأول

الشكوى

المادة ٢

١ _ تقدم الشكوى من حالات الإغراق أو الدعم أو الزيادة في الواردات إلى مكتب الأمانة الفنية كتابة على النموذج المعد لهذه الغاية . وعلى الشاكي أن يرفق بالشكوى ملخصا غير سري لها تكفي تفاصيله لفهم جوهر المعلومات السرية المقدمة.

٢ _ يشترط أن تكون الشكوى صادرة عن الصناعة الخليجية أو من ينوب عنها أو من غرف التجارة والصناعة المعنية في أي من الدول الأعضاء أو اتحادات المنتجين.

٣ _ يجب أن تتضمن الشكوى الأدلة والقرائن على وجود إغراق أو دعم مخصص أو زيادة في الواردات ، والضرر الناجم عن هذه الممارسات وعلاقة السببية بين كل منها وبين الأضرار التي لحقت بالجهة الشاكية، وكلما كان ذلك ممكنا من البيانات الداعمة للشكوى.

٤ _ يجوز للجنة الدائمة في حالات استثنائية الأمر ببدء تحقيق من غير المشار إليهم في الفقرة (٢)، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من أحد الوزارات المشرفة على أي من قطاعات الإنتاج في الدول الأعضاء ، وذلك عند توافر الأدلة الكافية التي تبرر البدء بالتحقيق كما وردت في الفقرة (٣) من هذه المادة.

المادة ٣

يتولى مكتب الأمانة الفنية، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوم عمل اعتباراً من تاريخ يوم العمل التالي لتلقي الشكوى، دراسة مدى دقة وكفاية الأدلة المقدمة بالشكوى، وإعداد تقرير مبدئي حولها ترفعه إلى اللجنة الدائمة يتضمن توصياتها برفض الشكوى أو ببدء التحقيق.

المادة ٤

تصدر اللجنة الدائمة قرارها بشأن الشكوى خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تاريخ استلام التقرير المبدئي. بما يفيد إحدى القرارات التالية:

(أ) قبول الشكوى من حيث المبدأ وإحالتها لمكتب الأمانة الفنية لتسجيلها في السجلات المعدة لهذا الغرض و بدء تحقيق لها ، متى ما ثبت لديه مبدئياً أن البيانات والمعلومات والأدلة والقرائن المقدمة في الشكوى كافية لإجراء التحقيق وفقاً لأحكام القانون (النظام) الموحد وهذه اللائحة.

(ب) رفض الشكوى لعدم دقة وصحة البيانات أو عدم كفايتها لبدء التحقيق .

المادة ٥

يخطر مكتب الأمانة الفنية الشاكي بقرار اللجنة الدائمة خلال سبعة (٧) أيام عمل من تاريخ صدوره.

المادة ٦

١ _ يتعين ، لانتخاذ اللجنة الدائمة قراراً ببدء إجراء التحقيق في حالتي الإغراق والدعم، أن تكون الشكوى مؤيدة من منتجين محليين يزيد مجموع إنتاجهم عن خمسين بالمائة (٥٠%) من مجموع إنتاج المنتجين الذين عبروا عن مساندتهم أو معارضتهم للشكوى ، و أن لا يمثل المنتجون الذين يؤيدون الطلب أقل من خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) من إجمالي إنتاج الصناعة الخليجية من المنتج المشابه .

٢ _ يجوز أن لا يؤخذ في الاعتبار عند تقدير توافر نسبة تمثيل الصناعة الخليجية، المنتجون المرتبطون بالمصدرين أو المستوردين أو كانوا هم أنفسهم مستوردين للمنتج موضوع الشكوى.

٣ _ في تطبيق أحكام الفقرة (٢) لا يعتبر المنتجون مرتبطين بالمصدرين أو المستوردين إلا إذا كان أحدهما يقع تحت سيطرة الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إذا كان كلاهما يقعان بشكل مباشر أو غير مباشر تحت سيطرة طرف ثالث، أو إذا كان كلاهما يسيطران بشكل مباشر أو غير مباشر على طرف ثالث، شريطة توافر أسباب للاعتقاد أو للشك في أن آثار هذه العلاقة تجعل المنتج المعني يتصرف بطريقة تختلف عن تصرف المنتجين غير المرتبطين. و في تطبيق أحكام هذه الفقرة يعتبر أحدهما مسيطرا على الآخر إذا كان الأول في مركز قانوني أو وظيفي يسمح له بممارسة سلطة على الآخر.

٤ _ يجوز أن تفسر الصناعة الخليجية، في حالات استثنائية، على أنها تعني المنتجين المحليين في أسواق أو مناطق مختلفة داخل الدول الأعضاء إذا تبين أن المنتجين في هذه المنطقة أو السوق يبيعون أغلب إنتاجهم من المنتج المشابه أو كله تقريبا في هذه المنطقة أو السوق ، وإذا تبين أن الطلب في هذه المنطقة أو السوق لا يغطيه بدرجة كبيرة منتجو المنتج المشابه الموجودون في أسواق أو مناطق أخرى في الدول الأعضاء.

وفي هذه الظروف قد يوجد الضرر حتى ولو لم تكن بقية الصناعات المحلية للمنتج المشابه في بقية الأسواق أو الدول الأعضاء قد تضررت، بشرط تركّز الواردات المغرقة أو المدعومة للمنتج موضوع الشكوى في هذه المنطقة أو السوق المعزول ، وأن تسبب هذه الواردات ضررا لمنتجي كل الإنتاج في هذه المنطقة أو السوق أو كله تقريبا.

وفي حالة تحقيق الوقاية يكون إلحاق الضرر الجسيم او التهديد به مستنداً على الظروف القائمة في الدولة أو الدول التي توجد فيها الصناعة المتضررة .

المادة ٧

- ١ _ يتولى مكتب الأمانة الفنية، وقبل بدء التحقيق في شكاوى الإغراق والدعم، إخطار الدولة أو الدول المعنية بتلقي الشكوى.
- ٢ _ على مكتب الأمانة الفنية ، بمجرد قبول الشكوى ضد الدعم وقبل بدء التحقيق، أن يتخذ الإجراءات اللازمة لدعوة الدول المصدرة للسلع المدعومة محل الشكوى لإجراء مشاورات بهدف توضيح وقائع الشكوى والأدلة المقدمة فيها والتوصل إلى حلول يتفق عليها الطرفان.
- ٣ _ لا يجوز إجراء المشاورات دون بدء التحقيق أو التوصل إلى قرارات أولية أو نهائية أو تطبيق تدابير مؤقتة أو نهائية، وفقاً لأحكام هذه اللائحة .

المادة ٨

يحتفظ مكتب الأمانة الفنية بسجلات خاصة بالشكاوى الواردة إليه يدون فيها كافة ما يتم بشأنها من مهام وإجراءات، كما يحتفظ بسجل خاص بالبيانات والمعلومات والإحصاءات ذات الطابع السري، على أن لا يسمح بالإطلاع على تلك السجلات وبياناتها إلا وفقاً لأحكام المحافظة على سرية المعلومات والبيانات المنصوص عليها في القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

الفصل الثاني إجراءات التحقيق

المادة ٩

يتم إعلان القرار ببدء التحقيق بالنشرة الرسمية خلال عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ صدور القرار الايجابي من اللجنة الدائمة ويعتبر تاريخ هذا الإعلان تاريخاً لبدء إجراءات التحقيق ويجب أن يتضمن إعلان بدء التحقيق البيانات الآتية :

١ _ وصف للمنتج محل التحقيق بما في ذلك خصائصه الفنية واستخداماته ، وتحديد رقم النظام المنسق الخاص به .

٢ _ وصف للمنتج المحلي المشابه أو المنتجات المنافسة بشكل مباشر ، بما في ذلك خصائصها الفنية واستخداماتها .

٣ _ اسم وعنوان الشاكي وكل المنتجين الآخرين المعروفين للمنتج المحلي المشابه أو المنتجات المنافسة بشكل مباشر.

٤ _ بلد أو بلدان منشأ أو تصدير المنتج محل التحقيق .

٥ _ ملخص عام عن العوامل التي بنيت عليها إدعاءات الضرر المادي أو الجسيم أو التهديد به والممارسات محل التحقيق.

٦ _ تاريخ بدء التحقيق.

٧ _ الجدول الزمني لإجراء التحقيق على أن يتضمن :

(أ) المهلة التي يتعين خلالها على الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة إبلاغ مكتب الأمانة الفنية كتابياً برغبتهم في المشاركة في التحقيق .

(ب) المواعيد المحددة للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة لتقديم أي حجج مكتوبة أو معلومات.

(ج) المهلة الزمنية لإفصاح الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة عن آرائهم كتابة عند الاقتضاء.

(د) المهلة التي يتعين خلالها طلب عقد جلسات استماع عند الضرورة.

٨ _ عنوان مكتب الأمانة الفنية واسم وعنوان وهاتف مدير عام مكتب الأمانة الفنية، أو الطرف الذي يجب أن توجه إليه ردود الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة.

المادة ١٠

١ _ مع الأخذ في الاعتبار حماية المعلومات السرية، على مكتب الأمانة الفنية في تحقيقات مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم أن يخطر بالطرق الرسمية وبأسرع وقت ممكن كافة الأطراف ذوي العلاقة المعروفين لديها وممثلي الدول المصدرة بصورة من النص غير السري للشكوى والإعلان الخاص ببدء إجراءات التحقيق.

أما في تحقيقات الوقاية فيتم إخطار الأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة من خلال نشر إعلان بدء إجراءات التحقيق بالنشرة الرسمية.

٢ _ إذا كان عدد المصدرين المعنيين بالتحقيق كبيراً جداً، يمكن فقط إرسال النسخة غير السرية للشكوى إلى سلطات الدول المصدرة.

المادة ١١

يقوم مكتب الأمانة الفنية في تحقيقات مكافحة الإغراق والدعم، بأسرع وقت ممكن، بإرسال الاستبيانات اللازمة للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية إلى الأطراف ذوي المصلحة والعلاقة المعروفين، بما في ذلك المنتجين المحليين، المستوردين، المصدرين، المنتجين الأجانب و جمعيات المستهلكين المعروفين.

أما في تحقيقات الوقاية فيتم إرسال أسئلة الاستبيان للأطراف التي تعلن عن نفسها وتطلب الحصول على الاستبيان ، أو من خلال البعثات الدبلوماسية الممثلة للدولة أو دول التصدير.

المادة ١٢

- ١ _ على الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة الالتزام بالتعليق والرد على الاستيانات بشكل كامل وواضح في مدة لا تتجاوز أربعين (٤٠) يوماً من تاريخ إرسالها لهم أو للممثل الدبلوماسي المعتمد لبلد التصدير.
- ٢ _ يجوز بناء على طلب مبرر من الأطراف المشار إليهم تمديد هذه المهلة لمدة أخرى إضافية بعشرة (١٠) أيام من تاريخ انتهاء المدة الأصلية.
- ٣ _ يعتبر الاستيانات قد تم تسلمه من قبل المصدر أو المنتج الأجنبي بعد مضي سبعة (٧) أيام على تاريخ إرساله أو إحالته إلى الممثل الدبلوماسي المعتمد للبلد المعني.
- ٤ _ يجوز لمكتب الأمانة الفنية إغفال الإجابات على الاستيانات التي لم يتم تقديمها خلال المدة المحددة للرد وبالشكل المطلوب، وذلك إذا اعتبر أن شروط تجاهل المعلومات قد تحققت وفقاً للمادة (٢٦) من هذه اللائحة.

المادة ١٣

إذا كان عدد المصدرين أو المنتجين أو المستوردين أو أنواع المنتجات أو العمليات التجارية محل التحقيق كبيراً بشكل يعيق التحقيق، يجوز أن يتم قصر التحقيق على عينة ممثلة للأطراف ذوي العلاقة أو المنتجات أو العمليات التجارية باستخدام عينات صحيحة إحصائياً، على أساس المعلومات المتاحة وقت الانتقاء، أو على أكبر نسبة مئوية من حجم الصادرات أو الإنتاج أو المبيعات من البلد المعني التي يكون من المعقول التحقق منها خلال الفترة المحددة للتحقيق.

المادة ١٤

- ١ _ تتم إتاحة الفرصة العادلة لجميع الأطراف الذين طلبوا المشاركة في التحقيق بصفة طرف ذي علاقة أو مصلحة خلال المدة المحددة في إعلان بدء التحقيق، للدفاع عن مصالحهم، ويتم في سبيل ذلك عقد جلسات استماع لعرض آرائهم وتقديم حججهم على نحو لا يخل بالمحافظة على السرية .

٢ _ لا يلزم أي طرف بحضور الجلسات، ولا يترتب أي ضرر على مصالحه في القضية في حال عدم حضوره .

٣ _ يتاح لكل الأطراف الذين طلبوا المشاركة في التحقيق بصفة طرف ذي علاقة أو مصلحة خلال المدة المحددة في إعلان بدء التحقيق، وحيثما كان ذلك ممكناً، وبناء على طلب كتابي، فرص كافية للاطلاع على المعلومات ذات الصلة بالتحقيق والتي تستخدم في الوصول إلى نتائج التحقيق مع الحفاظ على قواعد سرية المعلومات الواردة في القانون (النظام) و اللائحة التنفيذية.

المادة ١٥

١ _ يحتفظ مكتب الأمانة الفنية بسجلات خاصة بجلسات الاستماع يتولى حفظها في الملف العام، باستثناء المعلومات السرية.

٢ _ لكافة الأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة خلال هذه الجلسات إذا قدمت تبريراً لذلك، عرض معلومات شفوية أخرى ذات صلة بالتحقيق، ولا يعتد بها في التحقيق إلا إذا قدمت كتابة خلال مدة لا تتجاوز عشرة (١٠) أيام من تاريخ جلسة الاستماع.

المادة ١٦

على الأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة، التي تعتزم حضور جلسات الاستماع، إخطار مكتب الأمانة الفنية قبل سبعة (٧) أيام عمل على الأقل من موعد جلسة الاستماع المقررة، بأسماء ممثليها الذين سيحضرون الجلسة وبالحدج والمعلومات التي سيتم تقديمها خلال جلسة الاستماع.

المادة ١٧

يترأس مدير عام مكتب الأمانة الفنية أو من ينوب عنه جلسات الاستماع ، ويتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على السرية فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات

والإحصاءات ذات الطابع السري. وتنظم الجلسات على نحو يكفل للأطراف المشاركة فرصاً كافية لعرض وجهات نظرها.

المادة ١٨

١ _ لمكتب الأمانة الفنية، وبشرط موافقة الشركات المعنية وعدم اعتراض الدولة المعنية بعد إخطار ممثلها، القيام بزيارات ميدانية خارج الدول الأعضاء للتحقق من المعلومات المقدمة وللحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص البيانات والمعلومات التي يقتضيها التحقيق .

٢ _ لمكتب الأمانة الفنية القيام بزيارات ميدانية داخل الدول الأعضاء للتحقق من المعلومات المقدمة وللحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص البيانات والمعلومات التي يقتضيها التحقيق.

٣ _ تسري الإجراءات والأحكام الموضحة في الملحق الأول من الاتفاقية المطبقة للمادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لسنة ١٩٩٤م والملحق السادس من اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية على الزيارات المشار لها في هذه المادة.

المادة ١٩

١ _ تعامل المعلومات السرية بطبيعتها أو أي معلومات تقدمها الأطراف ذوو العلاقة أو المصلحة على أساس السرية باعتبارها معلومات سرية إذا قدم سبب يبرر ذلك، ولا يجوز الكشف عن هذه المعلومات دون إذن كتابي وصریح من الطرف الذي قدمها.

٢ _ للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة طلب السرية فيما يتعلق بأي بيان ذي طابع سري، على أن يقدموا مبررات لطلب السرية وملخصات غير سرية تحتوي على تفاصيل كافية لفهم جوهر محتويات البيانات والمعلومات المقدمة سراً.

٣ _ يجوز لأي من الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة، في ظروف استثنائية ، أن يبين أن هذه المعلومات لا تقبل التلخيص شريطة أن يقدم بيانا بالأسباب التي تجعل مثل هذا التلخيص غير ممكن .

٤ _ إذا وجد أن طلب السرية غير مبرر ، ولم يكن مقدم البيانات والمعلومات على استعداد أن يصرح أو يكشف عنها بالكامل أو يصرح بالكشف عنها بشكل عام أو ملخص ، يمكن إغفال هذه البيانات والمعلومات ما لم تثبت صحتها بصفة مقنعة عن طريق مصادر موثوقة.

المادة ٢٠

١ _ على مكتب الأمانة الفنية، خلال فترة لا تزيد عن مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ إعلان بدء التحقيق، أن يعد تقريراً أولياً بالنتائج التي توصل إليها وتقريراً نهائياً خلال مدة مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ التقرير الأولي يشمل المعلومات والإيضاحات والإشعارات والإعلانات والإخطارات التي تصدر منها، ومدى توافر المعايير والضوابط والاشتراطات المنصوص عليها في هذه اللائحة.

٢ _ تتاح هذه النتائج في تقارير تحتوي على تفاصيل كافية عن النتائج التي تم التوصل إليها في كل الموضوعات المتعلقة بالقانون والواقع وشرح الأسباب التي على أساسها تم التوصل لهذه النتائج، وذلك مع مراعاة قواعد حماية المعلومات السرية.

٣ _ يمكن لكافة الأطراف ذوي العلاقة من التعليق وتقديم دفوع على التقارير الأولية أو أية نتائج معلنة خلال التحقيق وقبل التوصل للنتائج النهائية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ نشرها أو إتاحتها .

المادة ٢١

تتخذ اللجنة الدائمة في ضوء تقرير مكتب الأمانة الفنية ، وخلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوم عمل، من إرسال التقرير إحدى القرارات التالية:

١ _ إنهاء إجراءات التحقيق دون فرض تدابير حالما يثبت عدم وجود دليل على ممارسة الإغراق أو الدعم أو وجود زيادة في الواردات، أو عدم وجود الضرر، أو عدم الارتباط بين الممارسة والضرر المترتب عنها.

٢ _ اتخاذ أي تدابير مؤقتة أو غير ذلك من القرارات ذات الصلة حالما يثبت وجود دليل على ممارسة الإغراق أو الدعم أو وجود زيادة في الواردات ، ووجود الضرر وتوافر العلاقة السببية بينهما.

المادة ٢٢

يقوم مكتب الأمانة الفنية، في حال اتخاذ اللجنة الدائمة قرارا بإنهاء التحقيق سلبيا، بإخطار الشاكي والإعلان عن القرار بالنشرة الرسمية على أن يتضمن الإعلان المعلومات الآتية :

١ _ هوية الجهات المطالبة بالتحقيق والمنتجات المحلية التي طلب التحقيق من أجلها.

٢ _ تحديد المنتجات محل التحقيق .

٣ _ أسباب إنهاء التحقيق.

المادة ٢٣

في جميع الأحوال يجب أن ينتهي التحقيق ويتخذ قرار بشأنه خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر (١٢) شهرا من تاريخ بدئه ، وللجنة الدائمة في حالات استثنائية مد هذه الفترة لمدة أخرى لا تتجاوز في مجموعها ستة أشهر .

المادة ٢٤

- في حال اتخاذ قرار إيجابي بفرض تدابير ، مؤقتة أو نهائية، يتم إخطار الشاكي والإعلان عن القرار بالنشرة الرسمية، مع مراعاة المحافظة على سرية المعلومات، على أن يتضمن الإعلان المعلومات الآتية :
- (أ) هوية الجهات والأطراف التي ستفرض عليها التدابير .
 - (ب) تحديد المنتجات موضوع التدابير .
 - (ج) ملخص للأسباب التي أدت لفرض التدابير.
 - (د) شكل وقيمة ومدة التدابير.

المادة ٢٥

- ١ _ يتم إرسال الإخطارات والمراسلات والاستعلامات وغيرها من الخطابات إلى الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة المعروفين بموجب بريد مسجل بعلم الوصول إلى صاحب الشأن أو من ينوب عنه قانونا.
- ٢ _ يكون الإخطار بالنسبة إلى الأطراف ذوي العلاقة او المصلحة المعروفين بالدول الأجنبية عن طريق بعثاتهم الدبلوماسية أو قنصلياتهم المعتمدة في أي من الدول الأعضاء.

المادة ٢٦

- ١ _ في الأحوال التي يرفض فيها أي طرف ذي علاقة أو مصلحة توفير المعلومات اللازمة أو لم يقدمها في المدد المحددة أو الأشكال المطلوبة، أو أعاق سير التحقيق بأي شكل من الأشكال، يجوز إصدار تحديدات أولية ونهائية، إيجابية أو سلبية وفقا للبيانات المتاحة.
- ٢ _ إذا قدم أي طرف ذي علاقة أو مصلحة بيانات أو معلومات مغلوطة أو غير صحيحة فيتم تجاهل هذه البيانات ويمكن استخدام البيانات المتاحة.
- ٣ _ يؤخذ في الاعتبار عند تطبيق هذه المادة أحكام الملحق الثاني من الاتفاقية المطبقة للمادة السادسة للاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة لسنة ١٩٩٤م.

الباب الثالث مكافحة الإغراق

الفصل الأول

حسابات الإغراق

المادة ٢٧

١ _ يتم تحديد القيمة العادية على أساس الثمن المقابل أو الذي يتعين دفعه للمنتج المشابه في مجرى التجارة العادي من قبل مشتريين مستقلين في السوق المحليّة لدولة التصدير.

٢ _ استثناءً من الفقرة الأولى من هذه المادة، في حال أن المنتج محل التحقيق لم يتم استيراده إلى الدول الأعضاء مباشرة من بلد المنشأ و إنما صدر من خلال بلد وسيط، يتم تحديد القيمة العادية على أساس الثمن المدفوع أو الذي يتعين دفعه للسلعة في مجرى التجارة العادي في السوق المحليّة لدولة المنشأ، إذا كانت المنتجات قد نقلت نقلاً عابراً فحسب عبر البلد المصدر أو لم تكن مثل هذه المنتجات تنتج في بلد التصدير ، أو لم يكن لها سعر مقابل في بلد التصدير.

٣ _ في حال وجود ارتباط أو اتفاقيات شراكة أو تعويض أو غيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بين الأطراف ذات العلاقة أو المصلحة، يجوز تجاهل هذه الأسعار المعمول بها بين هذه الأطراف لعدم اعتبارها داخلية في مجرى التجارة العادي ويجوز عدم استخدامها لتحديد القيمة العادية.

٤ _ يتم الاعتماد على المبيعات المحلية من المنتج المشابه لتحديد القيمة العادية في حال ما إذا كان حجم المبيعات المحليّة من المنتج المشابه الموجهة للاستهلاك في السوق المحلية لبلد التصدير خمسة بالمائة (٥%) أو أكثر من مبيعات

تصدير هذا المنتج إلى الدول الأعضاء. غير أنه يمكن اعتماد حجم مبيعات أقل من خمسة بالمائة (٥%) إذا تم الاقتناع، بناء على عناصر إثبات يتم تقديمها أو التوصل إليها، بأن المبيعات التي تمثل هذا الحجم الأقل هي مع ذلك ذات أهمية كافية للقيام بمقارنة مقبولة.

٥ _ في الأحوال التي لا تكون فيها مبيعات من المنتجات المشابهة في مجرى التجارة العادي في السوق المحلية لبلد التصدير أو حيثما لا تسمح هذه المبيعات بمقارنة صحيحة بسبب وضع السوق الخاص أو انخفاض حجم المبيعات في السوق المحلي لبلد التصدير، يتم تقدير القيمة العادية وفقاً لتكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافاً إليها مبلغ مناسب من تكاليف البيع والمصروفات الإدارية والعمومية وهامش ربح مناسب أو وفقاً لسعر تصدير المنتج المشابه في مجرى التجارة العادي إلى بلد ثالث مناسب على أن يكون هذا السعر مناسباً.

٦ _ لا يجوز اعتبار المبيعات من المنتج المشابه في بلد التصدير أو مبيعات التصدير نحو بلد ثالث بأسعار تقل عن تكاليف وحدة الإنتاج (الثابتة والمتغيرة) مضافاً إليها تكاليف الإدارة والبيع والتكاليف العامة غير داخلة في مجرى التجارة العادي بسبب السعر، وبالتالي يجوز إغفالها في تحديد القيمة العادية إلا إذا تبين ما يلي:

(أ) أن هذه المبيعات تجرى في فترة زمنية طويلة، و يقصد بها عام أو ستة أشهر على الأقل.

(ب) تباع بكميات كبيرة، أي أن المتوسط المرجح لسعر البيع في العمليات التجارية موضع البحث لتحديد القيمة العادية أقل من المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة، أو أن حجم المبيعات بأقل من تكلفة الوحدة لا يقل عن عشرين بالمائة (٢٠%) من حجم مبيعات العمليات التجارية المعتمدة لتحديد القيمة العادية.

(ج) تباع بأسعار لا تؤدي إلى استعادة التكاليف في فترة زمنية مناسبة، وتعتبر الأسعار تؤدي إلى استعادة التكاليف في فترة زمنية مناسبة إذا كانت الأسعار التي تقل عن تكلفة الوحدة عند البيع تزيد عن المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة لفترة التحقيق.

٧ _ في الأحوال التي يكون فيها البلد المصدر للمنتج محل التحقيق بلداً ذا اقتصاد مغاير لاقتصاد السوق، يجوز احتساب القيمة العادية وفقاً للسعر المدفوع أو الواجب دفعه أو القيمة العادية المحتسبة، في مجرى التجارة العادية، عند بيع المنتج المشابه ببلد ثالث ذي اقتصاد السوق، أو المبلغ المدفوع أو الواجب دفعه في مجرى التجارة العادية عند تصدير المنتج المشابه من البلد الثالث ذي اقتصاد السوق إلى دول أخرى في العالم بما فيها الدول الأعضاء، أو أي أساس آخر مناسب، بما في ذلك السعر المدفوع أو الواجب دفعه للمنتج المشابه في الدول الأعضاء بإضافة هامش معقول من الربح عند الضرورة.

المادة ٢٨

١ _ يتم تحديد سعر التصدير على أساس السعر المدفوع أو الواجب دفعه ثمناً للمنتج محل التحقيق عند بيعه للتصدير من دولة التصدير نحو السوق الخليجية.

٢ _ في الأحوال التي لا يتوافر فيها سعر لتصدير المنتج محل التحقيق إلى أي من الدول الأعضاء، أو في حالة عدم الوثوق في سعر التصدير لوجود ارتباط أو اتفاق تعويضي بين المصدر والمستورد أو طرف ثالث، يجوز حساب سعر التصدير على أساس سعر بيع المنتج محل التحقيق لأول مشترٍ مستقل أو إذا لم تتم إعادة بيع هذه المنتجات إلى مشترٍ مستقل أو إذا لم تتم إعادة بيعها على الحالة التي تم توريدها عليها، يتم تحديد سعر التصدير على أي أساس آخر مناسب.

المادة ٢٩

١ _ يتم عمل مقارنة منصفة بين سعر التصدير والقيمة العادية.
٢ _ تجري هذه المقارنة على نفس المستوى التجاري، وتكون عادة عند باب المصنع وتتم بالنسبة لمبيعات تمت قرب نفس الفترة الزمنية قدر الإمكان مع مراعاة عمل التسويات اللازمة للاختلافات التي تؤثر على قابلية الأسعار للمقارنة، ومنها الاختلافات في شروط وطريقة البيع والمواصفات المادية ورسوم التوريد والضرائب والكميات والمستوى التجاري وأي اختلافات أخرى تطلبها الأطراف ذوو المصلحة أو العلاقة، وتثبت أنها تؤثر على الأسعار وعلى قابلية الأسعار للمقارنة.

٣ _ في حال تحديد سعر التصدير، على أساس سعر بيع المنتج محل الشكوى لأول مُشتري مُستقل في السوق الخليجية، تتم مراعاة عمل تسويات التكاليف والمتضمنة الرسوم والنفقات وأية رسوم أخرى تم تحميلها ما بين الاستيراد وإعادة البيع، بالإضافة إلى هامش الربح. وفي حال ما إذا كانت قابلية الأسعار للمقارنة قد تأثرت، يتم احتساب القيمة العادية على نفس المستوى التجاري لسعر التصدير المركب أو تتم مراعاة عمل التسويات للاختلافات المذكورة في هذه المادة.

المادة ٣٠

١ _ يتم عادة تحديد وجود هامش الإغراق خلال فترة التحقيق على أساس مقارنة بين المتوسط المرجح للقيمة العادية والمتوسط المرجح لسعر التصدير بالنسبة لكل الصادرات من المنتج محل التحقيق نحو السوق الخليجية، أو من خلال مقارنة القيمة العادية وسعر التصدير على أساس عملية تجارية مقابل أخرى .
٢ _ يجوز أن تتم المقارنة بين القيمة العادية المحددة على أساس المتوسط المرجح بأسعار عمليات التصدير الفردية نحو السوق الخليجية في حال ما تم تأكيد أن هنالك نموذجاً لأسعار التصدير يختلف كثيراً فيما بين مختلف المشتريين أو المناطق

أو الفترات الزمنية وأن تفسيراً لاعتماد الطرق المنصوص عليها في الفقرة الأولى لا يمكن لها أن تعكس إجمالي هامش الإغراق الممارس بشكل مناسب.

٣ _ يحدد هامش الإغراق على أساس مقدار زيادة القيمة العادية عن سعر التصدير، ويتعين حساب هامش إغراق لكل مصدر أو منتج معروف للمنتج محل التحقيق على حدة.

٤ _ مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة، وفي حال وجود عدد كبير من المصدرين أو المنتجين أو المستوردين، أو من أنواع المنتجات المعنية أو العمليات التجارية بشكل يجعل من الصعب أو من غير العملي تحديد هوامش إغراق فردية لكل مصدر أو منتج، يجوز قصر التحقيق على عينة يتم اختيارها من بين الأطراف المذكورين أو المنتجات أو العمليات التجارية باستخدام عينات صحيحة إحصائياً على أساس المعلومات المتاحة وقت الانتقاء أو على أكبر نسبة مئوية من حجم الإنتاج أو المبيعات أو الصادرات التي يكون من المعقول التحقيق فيها خلال الفترة المحددة للتحقيق.

٥ _ في حال قصر التحقيق على عينة ممثلة وفقاً لهذه المادة والمادة (١٣) من هذه اللائحة، فلا يمكن أن تتجاوز التدابير المفروضة على المصدرين أو المنتجين الذين شاركوا في التحقيق بصفة طرف ذي مصلحة ولم تشملهم العينة، المتوسط المرجح لهامش الإغراق المُحتسب للمصدرين أو المنتجين الذين شملتهم العينة. مع مراعاة إغفال هوامش الإغراق الصفرية أو قليلة الشأن والهوامش التي تم احتسابها وفقاً للمادة (٢٦) من هذه اللائحة.

٦ _ في الحالات التي يقيد فيها البحث وفقاً لهذه المادة، والمادة (١٣) يتم مع ذلك تحديد هامش منفرد للإغراق لأي مصدر أو منتج لم يتم اختياره في البداية إذا قدم المعلومات اللازمة في وقت يسمح بالنظر فيها في مجرى التحقيق، إلا إذا كان عدد المصدرين أو المنتجين كبيراً إلى حد يجعل البحث الفردي عبئاً أثقل مما يجب ويحول دون استكمال التحقيق في الوقت المناسب.

الفصل الثاني

تحديد الضرر

المادة ٣١

يُحدّد الضرر المادي الواقع على الصناعة الخليجية، من خلال بحث موضوعي لكافة الأدلة الإيجابية ومنها:

١ _ حجم الواردات المغرقة وتأثيرها على أسعار بيع المنتج المشابه بالسوق الخليجية، ويُستدل عليها من خلال تقييم العوامل التالية :

(أ) فيما يتعلق بحجم الواردات المغرقة، يتم البحث عمّا إذا كانت هنالك زيادة كبيرة مطلقة أو نسبية بالعلاقة مع الإنتاج أو الاستهلاك في الدول الأعضاء.

(ب) فيما يتعلق بتأثير الواردات المغرقة على أسعار بيع المنتج المشابه بالسوق الخليجية ، يتم البحث فيما يلي :

_ انخفاض مؤثر في أسعار بيع المنتجات المغرقة المستوردة عند مقارنتها بأسعار بيع المنتجات المحلية المشابهة .

_ انخفاض مؤثر في أسعار بيع المنتج المحلي المشابه بسبب هذه الواردات.

_ منع أسعار المنتجات المحلية المشابهة من الزيادة التي كان من الممكن حدوثها لو لم توجد هذه الواردات.

ولا يعتبر بالضرورة وجود أحد أو عدد من العوامل السابقة في الفقرة (١) من هذه المادة مؤشراً حاسماً.

٢ _ تأثير الواردات المغرقة على اقتصاديات الصناعة الخليجية المعنية ويُستدل عليها من خلال تقييم لكل العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي أثرت على حالة الصناعة وتتضمن هذه العوامل الآتي :

(أ) الانخفاض الفعلي أو المُحتمل في المبيعات أو الأرباح أو الإنتاج أو الحصة السوقية أو الإنتاجية أو العائد على الاستثمار أو الطاقة المُستغلة .

(ب) العوامل المؤثرة على الأسعار في السوق الخليجية، والتأثيرات السلبية الفعلية والمُحتملة على التدفق النقدي والمخزون والعمالة والاستثمار والأجور والنمو والقدرة على زيادة رأس المال.

(ج) حجم هامش الإغراق.

وهذه العوامل ليست حصرية، ولا يعتبر بالضرورة وجود أحد أو عدد من العوامل السابقة مؤشراً حاسماً.

٣ _ يتم تقييم أثر الواردات المغرقة بالنسبة للإنتاج المحلي للصناعة الخليجية للمنتج المشابه عندما تسمح البيانات المتوافرة بالتحديد المنفصل لهذا الإنتاج على أساس مقاييس مثل عملية الإنتاج ومبيعات المنتجين وأرباحهم، فإذا لم يكن مثل هذا التحديد المنفصل للإنتاج ممكناً، فإنه يتم تقييم آثار الواردات المغرقة عن طريق البحث في أقرب مجموعة أو دائرة من المنتجات التي تشمل المنتج المشابه، والتي يمكن الحصول على المعلومات الضرورية بشأنها.

المادة ٣٢

١ _ يتم تحديد التهديد بوقوع ضرر مادي للصناعة الخليجية المعنية بالاستناد على وقائع وليس على مجرد مزاعم أو تكهنات أو فرضيات بعيدة، والتحقق من أنه واضح ووشيك الوقوع مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :

(أ) مُعدل الزيادة الكبيرة في الواردات المغرقة نحو السوق الخليجية بما يشير إلى احتمال حدوث زيادة كبيرة في الاستيراد.

(ب) وجود قدرة إنتاجية كافية أو زيادة كبيرة وشيكة في قدرة وطاقة المصدر التصديرية بما من شأنه أن يكشف عن احتمال زيادة كبيرة في

الصادرات المغرقة نحو السوق الخليجية، مع مراعاة مدى توافر أسواق تصدير أخرى قادرة على استيعاب الصادرات الإضافية.

(ج) ما إذا كانت الواردات تدخل بأسعار تؤثر على الأسعار المحلية، سواء بالانخفاض أو بعدم القدرة على زيادتها أو بالانكماش على نحو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات.

(د) وجود مخزون من المنتجات محل التحقيق.

٢ _ يجوز الأخذ في الاعتبار أي عوامل أخرى مؤثرة ذات دلالة كافية. كما أن أيًا من هذه العوامل أو عددا منها لا يعتبر مؤشرا حاسما بذاته، إلا أن مجموع العوامل موضع النظر يجب أن يؤدي إلى استنتاج أن مزيداً من الصادرات المغرقة وشيكة وأن ضرراً مادياً سيحدث لو لم تتخذ رسوم مكافحة الإغراق.

المادة ٣٣

١ _ يتم التأكد من أن الأضرار الواقعة على الصناعة الخليجية المعنية ناتجة عن الواردات المغرقة وأنها لا ترجع إلى أسباب أخرى.

٢ _ يتم دراسة أي عوامل معروفة أخرى غير الواردات المغرقة التي قد تكون سببت في الوقت نفسه ضرراً بالصناعة الخليجية المعنية، ويجب ألا تنسب الأضرار الناجمة عن هذه العوامل الأخرى إلى الواردات المغرقة، ومن بين العوامل التي قد تكون ذات صلة في هذا الشأن العوامل الآتية:

(أ) حجم وأسعار الواردات التي لا تباع بأسعار مغرقة.

(ب) انخفاض الطلب أو التغييرات في أنماط الاستهلاك.

(ج) القيود التجارية والمنافسة بين المنتجين الأجانب والخليجين.

(د) التطورات في التقنيات .

(هـ) الأداء التصديري والإنتاجية للصناعة الخليجية.

المادة ٣٤

- يجوز عند تحديد الضرر الناجم عن واردات مغرقة من أكثر من دولة في نفس التحقيق، تقييم أثر هذه الواردات مجتمعة إذا تبين ما يلي :
- ١ _ أن هامش الإغراق المحسوب لواردات كل دولة على حدة يفوق هامش الإغراق الضئيل، اثنين بالمائة (٢٠%) فأكثر من سعر التصدير.
 - ٢ _ أن حجم الواردات المغرقة من كل دولة على حدة لا يمكن تجاهله، ثلاثة بالمائة (٣٠%) فأكثر من إجمالي واردات الدول الأعضاء من المنتج محل التحقيق.
 - ٣ _ التقييم الإجمالي لآثار الواردات ملائم باعتبار ظروف المنافسة فيما بين المنتجات المستوردة من الدول المعنية وظروف المنافسة فيما بينها وبين المنتج الخليجي المشابه .

المادة ٣٥

- تتم التوصية بإهاء فوري للتحقيق بدون فرض تدابير في الحالات التالية:
- ١ _ سحب الشكوى إلا إذا تبين أن هذا الإنهاء لن يكون في مصلحة الدول الأعضاء.
 - ٢ _ عندما يتم التوصل إلى أنه لا يوجد أدلة كافية عن وجود الإغراق أو الضرر أو وجود علاقة سببية بينهما لتبرير الاستمرار في التحقيق.
 - ٣ _ إذا تم التوصل إلى أن هامش الإغراق قليل الشأن أي أقل من اثنين في المائة (٢٠%) من سعر التصدير.
 - ٤ _ إذا تم التوصل إلى أن حجم الواردات المغرقة من دولة معينة يمكن تجاهلها أي أقل من ثلاثة في المائة (٣٠%) من إجمالي واردات المنتج محل التحقيق إلى السوق الخليجية، ما لم تكن الواردات من الدول التي يمثل كل منها أقل من ثلاثة في المائة (٣٠%) تبلغ في مجموعها أكثر من سبعة في المائة (٧٠%) من إجمالي واردات المنتج محل التحقيق إلى السوق الخليجية.

الفصل الثالث

تدابير مكافحة الإغراق

المادة ٣٦

١ _ يجوز للجنة الدائمة فرض تدابير مؤقتة لمكافحة الإغراق إذا توفر الآتي:
(أ) الإعلان عن بدء التحقيق بالنشرة الرسمية.

(ب) إتاحة فرص كافية للأطراف المعنية لتقديم معلوماتهم وتعليقاتهم.

(ج) التوصل إلى نتائج أولية إيجابية تثبت وجود إغراق تسبب في إلحاق ضرر بالصناعة الخليجية، وتقديرها بأن تلك التدابير ضرورية لمنع الضرر الذي يحدث خلال التحقيق، ولا يؤدي بالضرورة للتوصل إلى نتائج أولية سلبية بعدم وجود الإغراق إلى إنهاء التحقيق، إلا أنه لا يمكن في هذه الحال فرض تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة.

٢ _ يجوز أن تأخذ تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة شكل رسم جمركي مؤقت، ويستحسن أن تأخذ شكل إيداعات نقدية أو سندات ضمان تعادل مقداراً لا يتجاوز هامش الإغراق المحسوب مؤقتاً، بشرط مضي ستين (٦٠) يوماً على الأقل من بدء التحقيق .

٣ _ تسري التدابير المؤقتة لأقصر فترة ممكنة على ألا تتجاوز أربعة (٤) أشهر، ويجوز تمديدها لمدة شهرين (٢) آخرين، بناء على طلب مصدرين يمثلون نسبة هامة من تجارة المنتج المعني أو عدم اعتراضهم عند إشعارهم من قبل مكتب الأمانة الفنية.

المادة ٣٧

١ _ تقوم اللجنة الوزارية بناء على اقتراح اللجنة الدائمة بفرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق وبما لا يتجاوز هامش الإغراق المحسوب.

٢ _ تفرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق على الواردات من كافة المصادر التي ثبت أنها مغرقة وتتسبب في حدوث ضرر بالصناعة الخليجية ، ويُستثنى من ذلك الواردات من المصادر التي قبلت تعهداتها السعيرية.

٣ _ في الحالات التي يتم فيها فرض تدابير مكافحة إغراق مؤقتة، يتم رفع مقترح فرض التدابير النهائية إلى اللجنة الوزارية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً قبل نهاية فرض التدابير المؤقتة.

المادة ٣٨

١ _ تظل رسوم مكافحة الإغراق سارية المفعول فقط للمدة والحد الضروري لمواجهة الإغراق الذي يتسبب في الضرر.

٢ _ لا تزيد مدة سريان الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق على خمس سنوات تبدأ من تاريخ فرضها أو من تاريخ نتيجة آخر تحقيق مراجعة تم فتحه قبل نهاية هذه المدة، وشمل كلاً من عنصري الإغراق والضرر وتوصل أن انقضاء هذه التدابير يمكن أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق والضرر .

الفصل الرابع

التعهدات

المادة ٣٩

١ _ بعد موافقة اللجنة الدائمة يجوز وقف أو إنهاء إجراءات التحقيق بدون فرض تدابير مكافحة الإغراق عند تلقي مكتب الأمانة الفنية لتعهدات سعريه طوعية مرضية من قبل المصدرين تؤدي إلى إزالة الآثار الضارة للإغراق. و تأخذ هذه التعهدات أحد الأشكال التالية:

(أ) التزام المصدر بالزيادة في أسعار صادراته نحو الدول الأعضاء من المنتج محل التحقيق بما يلزم لإزالة هامش الإغراق .

(ب) التزام المصدر بوقف صادراته من المنتج محل التحقيق نحو الدول الأعضاء بأسعار مغرقة.

٢ _ لا يجوز السعي إلى الحصول على تعهدات سعريه أو قبولها ، ما لم يتم التوصل إلى تحديد إيجابي أولي بوجود الإغراق والضرر الناشئ عنه.

٣ _ لا تقبل التعهدات المقدمة إذا اعتبر قبولها غير عملي، كأن يكون عدد المصدرين الفعليين أو المحتملين كبيراً جداً، أو لأي أسباب أخرى بما فيها السياسة العامة. وإذا دعت الحاجة وكان ذلك عملياً يتم إبلاغ المصدر بالأسباب التي دفعت إلى اعتبار التعهد السعري غير مناسب مع إتاحة الفرصة لإبداء الملاحظات على هذه الأسباب.

٤ _ على الأطراف التي تتقدم بتعهد سعري أن تقدم نسخة غير سرية من التعهد، يمكن للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة الاطلاع عليها عند الطلب.

٥ _ يجوز لمكتب الأمانة الفنية أن يقترح تعهدات سعريه على المصدرين، إلا أنه لا يجوز إجبار أي مصدر على قبول هذا التعهد. ولا يؤدي عدم تقديم المصدرين لهذا التعهد أو عدم قبولهم للتعهد إلى المساس باعتبارات التحقيق. إلا انه يمكن تحديد أن خطر الضرر أكثر احتمالاً للحصول إذا استمرت الواردات المغرقة.

المادة ٤٠

١ _ الزيادة في أسعار التصدير وفقاً للتعهد السعري تكون فقط بما يلزم لإزالة هامش الإغراق، ويستمر سريان التعهدات السعريه للفترة اللازمة لإزالة الآثار الضارة للإغراق.

٢ _ إذا قبل التعهد السعري، يستكمل التحقيق في الإغراق و الضرر في حال طلب ذلك المصدر أو قرر مكتب الأمانة الفنية استكمال التحقيق.
و في هذه الحال:

(أ) إذا صدر قرار سلمي من اللجنة الدائمة بشأن الإغراق أو الضرر، ينتهي العمل تلقائياً بالتعهد السعري ، باستثناء الحالات التي يكون فيها هذا القرار راجعاً في جزء كبير لوجود هذا التعهد. و في هذه الحالة يجوز استمرار التعهد إلى فترة مناسبة تتفق مع أحكام هذه اللائحة.

(ب) إذا صدر قرار إيجابي من اللجنة الدائمة بوجود الإغراق والضرر، يظل التعهد سارياً وفقاً لشروطه وأحكام هذه اللائحة.

المادة ٤١

١ _ يقدم المصدرون الذين قبلت تعهداتهم السعرية معلومات دورية إلى مكتب الأمانة الفنية عن وفائهم بالتعهد السعري وأن يسمحوا بالتحقق من البيانات ذات الصلة . ويعدّ عدم الالتزام بذلك انتهاكاً للتعهد.

٢ _ إذا تبين عدم التزام المصدر بالتعهد السعري، يجوز إعداد تقرير بالتوصية للجنة الدائمة لفرض تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة استناداً لأفضل المعلومات المتاحة ووفقاً للمادة (٣٦) من هذه اللائحة. ويجوز في هذه الحالة فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية بأثر رجعي على المنتجات التي تم الإفراج عنها اعتباراً من تاريخ عدم الالتزام بالتعهد السعري وبما لا يزيد عن تسعين (٩٠) يوماً من تطبيق تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة.

٣ _ إذا تبين عدم التزام المصدر بالتعهد السعري، يجوز للجنة الدائمة أن تطبق عليه تلقائياً تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة أو النهائية المفروضة على بقية المصدرين، شريطة توفير الفرصة للمصدر لتقديم ملاحظاته، باستثناء الحالة التي يكون فيها المصدر هو الذي تراجع عن تعهده السعري.

الفصل الخامس

الأثر الرجعي

المادة ٤٢

١ _ لا تنطبق تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة والرسوم النهائية إلا على المنتجات التي تدخل للاستهلاك من تاريخ نفاذ قرار فرض التدابير، مع مراعاة الاستثناءات الوارد ذكرها في الفقرة (٢) من هذه المادة و المواد (٤٤) و (٤٥) من هذه اللائحة.

٢ _ يجوز للجنة الوزارية، بناء على اقتراح من اللجنة الدائمة، فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية بأثر رجعي إلى بداية الفترة التي فرضت فيها التدابير المؤقتة إن وجدت ، في الحالات التالية:

(أ) في حالة التوصل النهائي إلى وجود الضرر المادي.

(ب) في حالة التوصل النهائي إلى وجود التهديد بالضرر المادي عندما يتبين أن فرض تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة هو الذي حال دون وقوع الضرر المادي.

المادة ٤٣

١ _ في الأحوال التي يكون فيها الرسم النهائي لمكافحة الإغراق أكبر من الرسم المؤقت الذي دفع أو استحق دفعه أو من المبلغ المقدر بغرض الضمان ، لا يتم تحصيل الفرق بينهما. أما إذا كان الرسم النهائي لمكافحة الإغراق أقل من الرسم المؤقت الذي دفع أو استحق دفعه أو من المبلغ المقدر بغرض الضمان، يتم رد الفرق بينهما أو يعاد حساب الرسم المؤقت.

٢ _ إذا كان القرار النهائي سلبياً، ترد أية وديعة نقدية قدمت أثناء فترة تطبيق التدابير المؤقتة وتطلق أي سندات على وجه السرعة.

المادة ٤٤

في الأحوال التي يصدر فيها قرار نهائي بوجود تهديد بالضرر المادي أو الإعاقة المادية لإنشاء صناعة خليجية دون وقوع الضرر، وباستثناء الفقرة (ب/٢) من المادة (٤٢) لا يتم فرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق إلا من تاريخ التقرير النهائي بوجود تهديد بالضرر المادي أو الإعاقة المادية وترد أي ودیعة نقدية قدمت في فترة تطبيق تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة وتطلق أي سندات على وجه السرعة.

المادة ٤٥

يجوز فرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق على الواردات التي دخلت الدول الأعضاء للإستهلاك قبل ما لا يزيد على تسعين (٩٠) يوماً من فرض تدابير مكافحة الإغراق المؤقتة وبما لا يتجاوز تاريخ بدء التحقيق وذلك وفقاً للشروط التالية :

(أ) أن يكون الإغراق الذي تسبب في إلحاق الضرر موجوداً بالنسبة للمنتج محل التحقيق في فترة سابقة على فترة بدء التحقيق، أو أن المستورد كان يعلم أو ينبغي أن يعلم أن المصدر يُمارس الإغراق، وأن مثل هذا الإغراق يمكن أن يسبب ضرراً.

(ب) أن يكون الضرر قد نشأ عن زيادة كبيرة في الواردات المُغرقة خلال فترة قصيرة نسبياً، ومن شأنه على ضوء توقيت وحجم واردات الإغراق وغير ذلك من الظروف كسرعة تكس محزونات المنتج المستورد أن يقوِّض إلى حد كبير الأثر العلاجي للرسم النهائي لمكافحة الإغراق الذي سيطبق، بشرط أن تُتاح الفرصة للمستوردين المعنيين للتعليق.

(ج) يجوز للجنة الدائمة بعد بدء التحقيق، إتخاذ إجراءات مثل وقف التقييم الجمركي أو غيره بما يضمن تحصيل رسوم مكافحة الإغراق بأثر رجعي كما جاء في هذه المادة، وذلك إذا توفرت لها أدلة كافية على تحقق الشروط الواردة بهذه المادة.

الفصل السادس

مراجعة تدابير مكافحة الإغراق

المادة ٤٦

- ١ _ يجوز للجنة الدائمة _ في أي وقت وعلى ضوء ما يستجد لها من ظروف تستدعي ذلك _ من تلقاء نفسها أو بطلب من الدولة العضو أو بناء على توصية من مكتب الأمانة الفنية، القيام بمراجعة مدى ضرورة استمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق. كما يجوز للأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة، وبعد مضي فترة زمنية مناسبة لا تقل عن سنة من تاريخ فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية، تقديم طلب القيام بمراجعة مدى ضرورة استمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق، يحتوي على معلومات إيجابية تعزز ضرورة المراجعة.
- ٢ _ يتولى مكتب الأمانة الفنية نشر إعلان بدء تحقيق المراجعة في النشرة الرسمية.
- ٣ _ ترفع اللجنة الدائمة تقريراً بالتوصية إلى اللجنة الوزارية. بما أسفرت عنه نتائج المراجعة في مده أقصاها ثلاثون (٣٠) يوماً قبل انتهاء فترة المراجعة، على النحو الآتي:
 - (أ) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن فرض هذه التدابير لم يعد لها ما يُبررّها، تعيّن رفع اقتراح للجنة الوزارية بإنهاء العمل بها على الفور.
 - (ب) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن الإغراق أو الضرر أو كلاهما من الممكن استمرارهما أو تكرارهما في حالة إنهاء العمل بالتدابير ، ترفع التوصية إما باستمرار فرض التدابير كما هي أو تعديلها.
- ٤ _ تجرى هذه المراجعة على وجه السرعة، وتنتهي عادة خلال فترة اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ بدء المراجعة.

المادة ٤٧

١ _ في الأحوال التي تصدّر فيها المنتجات الخاضعة للرسوم النهائية لمكافحة الإغراق إلى الدول الأعضاء من مُصدرين أو منتجين جدد بالدول المصدرة المعنية بالرسوم والذين لم يقوموا بالتصدير خلال فترة التحقيق ، يتم إجراء تحقيق مراجعة على وجه السرعة لتحديد هوامش إغراق فردية لهم ، بشرط أن يثبتوا عدم ارتباطهم بأي من المصدرين أو المنتجين الخاضعين لرسوم مكافحة الإغراق.

٢ _ لا تفرض أي رسوم لمكافحة الإغراق على واردات المصدرين أو المنتجين المُشار إليهم في الفقرة السابقة أثناء إجراء هذه المراجعة. غير أنه يجوز للجنة الدائمة، بناء على توصية من مكتب الأمانة الفنية، أن توقف التثمين الجمركي أو تطلب ضمانات لضمان فرض رسوم مكافحة الإغراق بأثر رجعي حتى تاريخ بدء المراجعة إذا توصلت هذه المراجعة إلى وجود عملية إغراق بالنسبة للمصدرين والمنتجين المذكورين أعلاه.

٣ _ تجرى هذه المراجعة على وجه السرعة، وتنتهي عادة خلال فترة لا تتجاوز تسعة (٩) أشهر، وفي أقصى الحالات اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ بدء المراجعة.

المادة ٤٨

١ _ تقوم اللجنة الدائمة من تلقاء نفسها، أو بناء على توصية من مكتب الأمانة الفنية، أو بناءً على طلب مدعم بالأدلة مقدم من الصناعة الخليجية أو من ينوب عنها، قبل انتهاء فترة فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية بثلاثة (٣) أشهر بيده تحقيق مراجعة نهاية المدة لبحث ما إذا كان انقضاء هذه التدابير يمكن أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق والضرر.

٢ _ تظل رسوم مكافحة الإغراق النهائية سارية لحين الانتهاء من تحقيق مراجعة نهاية المدة.

٣ _ ترفع اللجنة الدائمة تقريراً بالتوصية إلى اللجنة الوزارية بما أسفرت عنه نتائج المراجعة في مده أقصاها ثلاثون (٣٠) يوماً قبل انتهاء فترة المراجعة، على النحو الآتي:

(أ) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن هذه التدابير لم يعد لها ما يُبرِّرها، تعيّن رفع اقتراح للجنة الوزارية بإنهاء العمل بها على الفور.

(ب) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن الإغراق والضرر من الممكن استمرارهما أو تكرارهما في حالة إنهاء العمل بالتدبير، ترفع التوصية باستمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية.

٤ _ يتعيّن الانتهاء من تحقيق مُراجعة نهاية المدة على وجه السرعة، وتنتهي عادة خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ بدئه .

٥ _ يتم خلال فترة المراجعة منح الفرصة للأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة لتقديم ملاحظاتهم ومرئياتهم حول تحقيق المراجعة، ويتم التوصل للنتائج بناء على كل الأدلة والمعلومات المقدمة حول ما إذا كان انقضاء التدبير يمكن أن يؤدي أو لا يؤدي إلى استمرار أو تكرار الإغراق والضرر.

٦ _ يتم الإعلان عن بدء تحقيق مراجعة نهاية المدة بالنشرة الرسمية.

٧ _ تنطبق أحكام المواد (٤٦) ، (٤٧) ، (٤٨) على التعهدات السعرية.

الباب الرابع الدعم والتدابير التعويضية

الفصل الأول

تحديد وجود الدعم

المادة ٤٩

يعتبر الدعم موجودا في الحالات التالية:

١ _ مساهمة مالية مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو التصدير أو هيئة عامة بما بطريق مباشر أو غير مباشر وينتج عنها تحقيق منفعة لمتلقي الدعم. كأن تقوم الحكومة بما يلي:

(أ) تحويل مباشر للأموال كالمنح والقروض أو إمكانية وجود تقديم مباشر للأموال أو إعطاء تعهدات كضمانات القروض.
(ب) تنازل عن إيرادات حكومية مستحقة لها أو التخلي عن تحصيلها كالخصم الضريبي.

(ج) تقديم سلع أو خدمات غير البنينة الأساسية العامة أو شراء السلع.
(د) تقديم مدفوعات مالية عن طريق آلية تمويل أو التعهد إلى هيئة خاصة أو توجيهها لتنفيذ مهمة أو أكثر من نوع المهام الموضحة في (أ) إلى (ج) أعلاه وتكون الممارسة غير مختلفة في الحقيقة عن الممارسات التي تتبعها الحكومات عادة .

٢ _ أي شكل من شأنه أن يدعم الدخل أو الأسعار وذلك وفقا للمادة (١٦) من اتفاقية الجات ١٩٩٤م.

المادة ٥٠

١ _ يعتبر الدعم كما عرفته المادة (٤٩) من هذه اللائحة دعماً مخصصاً ويترتب

عليه تدابير تعويضية وفقاً للفقرات (٢) و(٣) و(٤) من هذه المادة.

٢ _ يعتبر الدعم المقدم في نطاق اختصاص السلطة المانحة لمؤسسة أو صناعة أو

مجموعة من المؤسسات أو الصناعات، يشار إليها بعبارة "مؤسسات معينة"، عند توافر المبادئ التالية:

(أ) عندما تحصر السلطة المانحة أو التشريع المعمول به الحصول على الدعم في مؤسسات معينة يعتبر هذا الدعم مخصصاً.

(ب) عندما تضع السلطة المانحة أو التشريع الذي تعمل بمقتضاه السلطة المانحة مقاييس أو شروطاً موضوعية تحكم أحقية الحصول على دعم وقيمته، ويعتبر التخصيص في هذه الحالة غير موجود، بشرط أن تكون الأحقية تلقائية وبشرط تطبيق تلك المقاييس والشروط تطبيقاً دقيقاً.

(ج) وبغض النظر عن الاستنتاج الظاهري بعدم وجود تخصيص نتيجة تطبيق المبادئ التي وردت في الفقرتين (أ) و (ب) إذا كان هناك أسباب توضح أن الدعم هو في الواقع مخصص، يمكن النظر في عوامل أخرى مثل:

_ استخدام برنامج الدعم من قبل عدد محدود من مؤسسات معينة أو استخدامه أساساً من قبل مؤسسات معينة.

_ منح مؤسسات معينة مبالغ كبيرة غير متناسبة مع تلك الممنوحة لغيرها، والطريقة التي تمارس بها السلطة المانحة سلطاتها عند تقرير منح الدعم، ويؤخذ في الاعتبار عند تقدير توافر هذا الدعم مدى تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تقع في اختصاص السلطة المانحة، وكذلك طول المدة الزمنية التي يتم خلالها تطبيق برنامج الدعم.

٣ _ قصر الدعم على مؤسسات معينة موجودة في منطقة جغرافية محددة في نطاق اختصاص السلطة المانحة يكون دعما مخصصا، مع مراعاة أن وضع أو تغيير الضريبة المفروضة بصفة عامة من قبل مختلف الجهات الحكومية المختصة قانونا للقيام بذلك، لا يعتبر دعما مخصصا وفقا لأحكام هذه اللائحة.

٤ _ مع مراعاة الفقرات (٢) و (٣) من هذه المادة، تعتبر أنواع الدعم التالية مخصصة بطبيعتها :

- (أ) الدعم الذي يتوقف بشكل قانوني أو فعلي على مستوى الأداء التصديري، سواء بسبب شرط واحد أو كأحد عناصر من عدة شروط أخرى.
- (ب) الدعم الذي يتوقف على استخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة، سواء كان هذا الشرط منفرداً أو ضمن عدة شروط.

الفصل الثاني

حساب مقدار الدعم

المادة ٥١

يتم حساب مقدار الدعم وفقا للقواعد الآتية :

- ١ _ تحديد إجمالي مبلغ الدعم الذي تلقاه المنتج الأجنبي أو المصدر ومبلغ الدعم الذي تلقاه خلال فترة التحقيق.
- ٢ _ تحديد مبلغ الدعم الفردي لكل منتج أجنبي أو مصدر معروف للمنتج محل التحقيق.
- ٣ _ مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة وفي حال وجود عدد كبير من المصدرين أو المنتجين أو المستوردين أو من أنواع المنتجات المعنية أو العمليات التجارية بشكل يجعل من الصعب تحديد مبلغ دعم فردي لكل مصدر أو منتج أجنبي للمنتج محل التحقيق، يجوز قصر التحقيق على عينة ممثلة يتم اختيارها

من بين الأطراف المذكورين أو المنتجات أو العمليات التجارية باستخدام عينات صحيحة إحصائياً على أساس المعلومات المتاحة وقت الانتقاء أو على أكبر نسبة مئوية من حجم الإنتاج أو المبيعات أو الصادرات التي يكون من المعقول التحقيق فيها خلال الفترة المحددة للتحقيق.

- ٤ _ يخصم من مبلغ الدعم المحتسب أي مصروفات أو رسوم أو تكاليف يتم دفعها من أجل الحصول على الدعم، أو ضرائب أو رسوم أو تكاليف تم تحملها عند تصدير المنتج محل التحقيق إلى الدول الأعضاء.
- ٥ _ يتم تحديد مبلغ الدعم على أساس نصيب كل وحدة من المنتج محل التحقيق الواقع تصديره إلى الدول الأعضاء.

المادة ٥٢

يتم احتساب مبلغ الدعم على أساس المنفعة المحققة لمتلقي الدعم. وتبعا للقواعد التالية عند حساب الفائدة المحققة للمتلقي:

- ١ _ مساهمة الحكومة في رأس المال لا يعتبر تحقيق فائدة، إلا إذا كان ذلك لا يتماشى مع ممارسات الاستثمار المألوفة والعادية لمستثمري القطاع الخاص في دولة التصدير. بما في ذلك توفير رأس مال المخاطرة.
- ٢ _ القروض التي تُقدمها الحكومة الأجنبية لا يعتبر تحقيق فائدة، ما لم تكن المبالغ التي يدفعها متلقي القرض أقل من المبالغ التي سيقوم بدفعها متلقي قرض تجاري شبيه يمكن أن يحصل عليه في السوق، وفي هذه الحالة فإن مقدار الفائدة يكون هو الفرق بين المبلغين .
- ٣ _ ضمانات القروض التي تقدمها الحكومة الأجنبية لا يعتبر فائدة، إلا إذا كان المبلغ الذي سيدفعه متلقي القرض في ظل ضمان الحكومة لهذا القرض أقل مما يمكن أن يدفعه المتلقي في القروض التجارية المشابهة دون ضمان حكومي ،

وفي هذه الحالة تكون الفائدة الفرق بين المبلغين مع تعديل هذا الفرق ليأخذ في الإعتبار أية مصاريف أو رسوم .

٤ _ تقديم الحكومة للسلع أو الخدمات أو شراء سلع لا يعتبر تحقيق فائدة، إلا إذا كان بأقل من العائد الكافي أو كان الشراء بمبلغ أكثر مما يجب. ويحدد العائد الكلي حسب الأوضاع السائدة في سوق السلع أو الخدمات قيد النظر في بلد التصدير أو الشراء بما في ذلك السعر والتنوع والتوافر وإمكانية التسويق والنقل وغيرها من شروط الشراء والبيع.

الفصل الثالث

تحديد الضرر

المادة ٥٣

يُحدّد الضرر المادي الواقع على الصناعة الخليجية، من خلال بحث موضوعي لكافة الأدلة الإيجابية ومنها:

١ _ حجم الواردات المدعومة وتأثيرها على أسعار بيع المنتج المشابه بالسوق الخليجية، ويُستدل عليها من خلال تقييم العوامل التالية :

(أ) فيما يتعلق بحجم الواردات المدعومة، يتم البحث ما إذا كانت هنالك زيادة كبيرة مطلقة أو نسبية بالعلاقة مع الإنتاج أو الاستهلاك في الدول الأعضاء.

(ب) فيما يتعلق بتأثير الواردات المدعومة على أسعار بيع المنتج المشابه بالسوق الخليجية ، يتم البحث في ما يلي :

_ انخفاض مؤثر في أسعار بيع المنتجات المدعومة المستوردة عند مقارنتها بأسعار بيع المنتجات المحلية المشابهة .

_ انخفاض مؤثر في أسعار بيع المنتج المحلي المشابه.

٢ _ منع أسعار المنتجات المحلية المشابهة من الزيادة التي كان من الممكن حدوثها لو لم توجد هذه الواردات.

ولا يعتبر بالضرورة وجود أحد أو عدد من العوامل السابقة في الفقرة (١) من هذه المادة مؤشراً حاسماً.

٢ _ تأثير الواردات المدعومة على اقتصاديات الصناعة الخليجية المعنية ويُستدل عليها، من خلال تقييم لكل العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي أثرت على حالة الصناعة. وتتضمن هذه العوامل الآتي :

(أ) الانخفاض الفعلي أو المُحتمل في المبيعات أو الأرباح أو الإنتاج أو الحصة السوقية أو الإنتاجية أو العائد على الاستثمار أو الطاقة المُستغلّة .

(ب) العوامل المؤثرة على الأسعار في السوق الخليجية، والتأثيرات السلبية الفعلية والمُحتملة على التدفق النقدي والمخزون والعمالة والاستثمار والأجور والنمو والقدرة على زيادة رأس المال.

(ج) في حال المنتجات الزراعية، الزيادة في العبء على برامج الدعم الحكومية.

٣ _ هذه العوامل ليست حصرية، ولا يعتبر بالضرورة وجود أحد أو عدد من العوامل السابقة مؤشراً حاسماً.

٤ _ يتم تقييم أثر الواردات المدعومة بالنسبة للإنتاج المحلي للصناعة الخليجية للمنتج المشابهة عندما تسمح البيانات المتوافرة بالتحديد المنفصل لهذا الإنتاج على أساس مقاييس، مثل عملية الإنتاج ومبيعات المنتجين وأرباحهم، فإذا لم يكن مثل هذا التحديد المنفصل للإنتاج ممكناً، فإنه يتم تقييم آثار الواردات المدعومة عن طريق البحث في أقرب مجموعة أو دائرة من المنتجات التي تشمل المنتج المشابه، والتي يمكن الحصول على المعلومات الضرورية بشأنها.

المادة ٥٤

- ١ _ يتم تحديد التهديد بوقوع ضرر مادي للصناعة الخليجية المعنية بالاستناد على وقائع وليس على مجرد مزاعم أو تكهنات أو فرضيات بعيدة، والتحقق من أنه واضح ووشيك الوقوع مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :
- (أ) طبيعة الدعم قيد النظر والآثار التجارية المحتملة التي تنجم عنه.
- (ب) مُعدل الزيادة الكبيرة في الواردات المدعومة نحو السوق الخليجية بما يشير إلى احتمال حدوث زيادة كبيرة في الاستيراد.
- (ج) وجود قدرة إنتاجية كافية أو زيادة كبيرة وشيكة في قدرة وطاقات المصدر التصديرية بما من شأنه أن يكشف عن احتمال زيادة كبيرة في الصادرات المدعومة نحو السوق الخليجية، مع مراعاة مدى توافر أسواق تصدير أخرى قادرة على استيعاب الصادرات الإضافية.
- (د) ما إذا كانت الواردات تدخل بأسعار تؤثر على الأسعار المحليّة، سواء بالانخفاض أو بعدم القدرة على زيادتها أو بالانكماش على نحو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات.
- (هـ) وجود مخزون من المنتجات محل التحقيق.
- ٢ _ يجوز الأخذ في الاعتبار أي عوامل أخرى مؤثرة ذات دلالة كافية. كما أن أيّاً من هذه العوامل أو عدداً منها لا يعتبر مؤشراً حاسماً. ولا يمثل أي من العوامل السابقة مؤشراً حاسماً بذاته إلا أن مجموع العوامل موضع النظر يجب أن يؤدي إلى استنتاج أن مزيداً من الصادرات المدعومة وشيكة وأن ضرراً مادياً سيحدث لو لم تتخذ التدابير التعويضية.

المادة ٥٥

- ١ _ يتم التأكد من أن الأضرار الواقعة على الصناعة الخليجية المعنية ناتجة عن الواردات المدعومة وأنها لا ترجع إلى أسباب أخرى.
- ٢ _ يتم دراسة أي عوامل معروفة أخرى غير الواردات المدعومة التي قد تكون سببت في الوقت نفسه ضرراً بالصناعة الخليجية المعنية، ويجب ألا تنسب الأضرار الناجمة عن هذه العوامل الأخرى إلى الواردات المدعومة ، ومن بين العوامل التي قد تكون ذات صلة في هذا الشأن العوامل الآتية:
 - (أ) حجم وأسعار الواردات غير المدعومة.
 - (ب) انخفاض الطلب أو التغييرات في أنماط الاستهلاك.
 - (ج) القيود التجارية والمنافسة بين المنتجين الأجانب والخليجين.
 - (د) التطورات في التقنيات .
 - (هـ) الأداء التصديري والإنتاجية للصناعة الخليجية.

المادة ٥٦

- يجوز عند تحديد الضرر الناجم عن الواردات المدعومة من أكثر من دولة في نفس التحقيق، تقييم أثر هذه الواردات مجتمعة إذا تبين ما يلي :
- ١ _ أن مبلغ الدعم المحسوب لواردات كل دولة على حدة يفوق مبلغ الدعم قليل الشأن.
 - ٢ _ أن حجم الواردات المدعومة من كل دولة على حدة لا يمكن تجاهله.
 - ٣ _ التقييم الإجمالي لآثار الواردات ملائم باعتبار ظروف المنافسة فيما بين المنتجات المستوردة من الدول المعنية وظروف المنافسة فيما بينها وبين المنتج الخليجي المشابه .

المادة ٥٧

تتم التوصية بإنهاء فوري للتحقيق بدون فرض تدابير في الحالات التالية:

- ١ _ سحب الشكوى إلا إذا تبين أن هذا الإنهاء لن يكون في مصلحة الدول الأعضاء.
- ٢ _ عندما يتم التوصل إلى أنه لا يوجد أدلة كافية عن وجود الدعم أو الضرر أو وجود علاقة سببية بينهما لتبرير الاستمرار في التحقيق.
- ٣ _ إذا تم التوصل إلى أن مبلغ الدعم قليل الشأن أي أقل من واحد في المائة (١%) من القيمة وفي حالة الدعم المقدم من الدول النامية فلا يزيد عن اثنين في المائة (٢%) من قيمة الدعم المحسوبة على أساس الوحدة.
- ٤ _ يتم إنهاء التحقيق فوراً إذا تم التوصل إلى أن حجم الواردات المدعومة الفعلية أو المحتملة يمكن تجاهلها .

ففي حالة الواردات المدعومة من البلدان النامية فيمكن تجاهلها تعني أن يمثل حجم الواردات المدعومة من الدولة أقل من أربعة في المائة (٤%) من إجمالي واردات المنتج محل التحقيق إلى الدول الأعضاء ، إلا إذا كانت الواردات من هذه البلدان التي تكون حصصها الفردية من إجمالي الواردات أقل من أربعة في المائة (٤%) مجتمعة قد وصلت إلى أكثر من تسعة في المائة (٩%) من إجمالي الواردات من المنتج محل التحقيق في الدول الأعضاء .

أما في حالة الواردات المدعومة من البلدان المتقدمة فيمكن تجاهلها تعني أن يمثل حجم الواردات المدعومة من الدولة أقل من واحد في المائة (١%) من إجمالي واردات المنتج محل التحقيق إلى الدول الأعضاء ، إلا إذا كانت الواردات من البلدان المتقدمة التي تكون حصصها الفردية من إجمالي الواردات أقل من واحد في المائة (١%) مجتمعة قد وصلت إلى أكثر من ثلاثة في المائة (٣%) من إجمالي الواردات من المنتج محل التحقيق في الدول الأعضاء .

الفصل الرابع التدابير التعويضية

المادة ٥٨

١ _ يجوز للجنة الدائمة فرض تدابير تعويضية مؤقتة إذا توفر الآتي:

(أ) الإعلان عن بدء التحقيق بالنشرة الرسمية.

(ب) إتاحة فرص كافية للأطراف المعنية لتقديم معلوماتهم وتعليقاتهم.

(ج) التوصل إلى نتائج أولية إيجابية تثبت وجود دعم تسبب في إلحاق ضرر بالصناعة الخليجية، وتقديرها بأن تلك التدابير ضرورية لمنع الضرر الذي يحدث خلال التحقيق ولا يؤدي بالضرورة للتوصل إلى نتائج أولية سلبية بعدم وجود دعم إلى إنهاء التحقيق، إلا أنه لا يمكن في هذه الحال فرض تدابير تعويضية مؤقتة.

٢ _ يجوز أن تأخذ التدابير التعويضية المؤقتة شكل رسم جمركي مؤقت ويستحسن أن تأخذ شكل إيداعات نقدية أو سندات ضمان تعادل مقداراً لا يتجاوز مبلغ الدعم المحسوب مؤقتاً، بشرط مضي ستين (٦٠) يوماً على الأقل من بدء التحقيق.

٣ _ تسري التدابير المؤقتة لأقصر فترة ممكنة على ألا تتجاوز أربعة (٤) أشهر.

المادة ٥٩

١ _ تقوم اللجنة الوزارية، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة، بفرض الرسوم التعويضية النهائية وبما لا يتجاوز مبلغ الدعم المحسوب.

٢ _ تفرض الرسوم التعويضية النهائية على الواردات من كافة المصادر التي ثبت أنها مدعومة وتتسبب في حدوث ضرر بالصناعة الخليجية، ويُستثنى من ذلك الواردات من المصادر التي قبلت تعهداتها السعرية.

٣ _ في الحالات التي يتم فيها فرض تدابير تعويضية مؤقتة، يتم رفع مقترح فرض الرسوم التعويضية النهائية إلى اللجنة الوزارية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً قبل نهاية فرض التدابير التعويضية المؤقتة.

المادة ٦٠

١ _ تظل الرسوم التعويضية سارية المفعول فقط للمدة والحد الضروري لمواجهة الدعم الذي يتسبب في الضرر.

٢ _ لا تزيد مدة سريان الرسوم التعويضية النهائية على خمس سنوات تبدأ من تاريخ فرضها أو من تاريخ نتيجة آخر تحقيق مراجعة تم فتحه قبل نهاية هذه المدة، وشمل كلاً من عنصري الدعم والضرر، وتوصل إلى أن انقضاء هذه التدابير يمكن أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الدعم والضرر .

الفصل الخامس

التعهدات

المادة ٦١

١ _ بعد موافقة اللجنة الدائمة يجوز وقف أو إنهاء إجراءات التحقيق بدون فرض التدابير التعويضية عند تلقي مكتب الأمانة الفنية لتعهدات سعريّة طوعية مرضية من قبل المصدرين تؤدي إلى إزالة الآثار الضارة للدعم. وتأخذ هذه التعهدات أحد الأشكال التالية:

(أ) موافقة حكومة دولة التصدير على إلغاء الدعم أو الحد منه أو اتخاذ تدابير أخرى تحد من آثاره.

(ب) التزام المصدر بإعادة النظر في أسعاره بحيث يتم التأكد من أن الآثار الضارة للدعم قد تم إزالتها.

٢ _ لا يجوز السعي إلى الحصول على تعهدات سعريّة أو قبولها ، ما لم يتم التوصل إلى تحديد إيجابي أولي بوجود الدعم والضرر الناشئ عنه.

٣ _ لا تقبل التعهدات المقدمة إذا اعتبر قبولها غير عملي، كأن يكون عدد المصدرين الفعليين أو المحتملين كبير جداً أو لأي أسباب أخرى بما فيها السياسة العامة. و إذا دعت الحاجة وكان ذلك عملياً يتم إبلاغ المصدر بالأسباب التي دفعت إلى اعتبار التعهد سعري غير مناسب مع إتاحة الفرصة لإبداء الملاحظات على هذه الأسباب.

٤ _ على الأطراف التي تتقدم بتعهد سعري أن تقدم نسخة غير سرية من التعهد، يمكن للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة الاطلاع عليها عند الطلب.

٥ _ يجوز لمكتب الأمانة الفنية أن يقترح تعهدات سعرية على المصدرين إلا أنه لا يجوز إجبار أي مصدر على قبول هذا التعهد. ولا يؤدي عدم تقديم المصدرين لهذا التعهد أو عدم قبولهم للتعهد إلى المساس باعتبارات التحقيق. إلا أنه يمكن تحديد أن خطر الضرر أكثر احتمالاً للحصول إذا استمرت الواردات المدعومة.

المادة ٦٢

١ _ الزيادة في أسعار التصدير، وفقاً للتعهد السعري، تكون فقط بما يلزم لإزالة مبلغ الدعم ويستمر سريان التعهدات السعرية للفترة اللازمة لإزالة الآثار الضارة للدعم.

٢ _ إذا قبل التعهد السعري، يستكمل التحقيق في الدعم والضرر، في حال طلب ذلك المصدر، أو قرر مكتب الأمانة الفنية استكمال التحقيق.

و في هذه الحال:

(أ) إذا صدر قرار سلبى من اللجنة الدائمة بشأن الدعم أو الضرر، ينتهي

العمل تلقائياً بالتعهد السعري، باستثناء الحالات التي يكون فيها هذا القرار

راجعاً في جزء كبير لوجود هذا التعهد. وفي هذه الحالة يجوز استمرار

التعهد إلى فترة مناسبة تتفق مع أحكام هذه اللائحة.

(ب) إذا صدر قرار إيجابي من اللجنة الدائمة بوجود الدعم والضرر، يظل التعهد سارياً وفقاً لشروطه وأحكام هذه اللائحة.

المادة ٦٣

١ _ يقدم المصدرون أو حكومات الدول المصدرة التي قبلت تعهداتهم معلومات دورية إلى مكتب الأمانة الفنية عن وفائهم بالتعهد، وأن يسمحوا بالتحقق من البيانات ذات الصلة . ويعدّ عدم الالتزام بذلك انتهاكاً للتعهد.

٢ _ إذا تبين عدم التزام المصدر أو حكومة بلد التصدير بالتعهد ، يجوز إعداد تقرير بالتوصية للجنة الدائمة لفرض التدابير التعويضية المؤقتة استناداً لأفضل المعلومات المتاحة ووفقاً للمادة (٥٨) من هذه اللائحة. يجوز في هذه الحالة فرض التدابير التعويضية النهائية بأثر رجعي على المنتجات التي تم الإفراج عنها اعتباراً من تاريخ عدم الالتزام بالتعهد وبما لا يزيد عن تسعين (٩٠) يوماً من تطبيق التدابير التعويضية المؤقتة.

٣ _ إذا تبين عدم التزام المصدر بالتعهد السعري، يجوز للجنة الدائمة أن تطبق عليه تلقائياً التدابير التعويضية المؤقتة أو النهائية المفروضة على بقية المصدرين، شريطة توفير الفرصة للمصدر لتقديم ملاحظاته، باستثناء الحالة التي يكون فيها المصدر هو الذي تراجع عن تعهده السعري.

الفصل السادس

الأثر الرجعي

المادة ٦٤

١ _ لا تنطبق التدابير التعويضية المؤقتة والرسوم التعويضية النهائية إلا على المنتجات التي تدخل للاستهلاك من تاريخ نفاذ قرار فرض التدابير ، مع مراعاة الاستثناءات الوارد ذكرها في الفقرة (٢) من هذه المادة والمواد (٦٦) و (٦٧) من هذه اللائحة.

٢ _ يجوز للجنة الوزارية، بناء على اقتراح من اللجنة الدائمة، فرض الرسوم التعويضية النهائية بأثر رجعي إلى بداية الفترة التي فُرضت فيها التدابير التعويضية المؤقتة إن وجدت ، في الحالات التالية:

(أ) في حالة التوصل النهائي إلى وجود الضرر المادي.

(ب) في حالة التوصل النهائي إلى وجود التهديد بالضرر المادي عندما يتبين أن فرض التدابير التعويضية المؤقتة هو الذي حال دون وقوع الضرر المادي.

المادة ٦٥

١ _ في الأحوال التي يكون فيها الرسم التعويضي النهائي أكبر من الرسم التعويضي المؤقت الذي دفع أو استحق دفعه أو من المبلغ المقدر بغرض الضمان ، لا يتم تحصيل الفرق بينهما. أما إذا كان الرسم التعويضي النهائي أقل من الرسم التعويضي المؤقت الذي دفع أو استحق دفعه أو من المبلغ المقدر بغرض الضمان، يتم رد الفرق بينهما أو يعاد حساب الرسم المؤقت.

٢ _ إذا كان القرار النهائي سلبيا، ترد أية ودیعة نقدية قدمت أثناء فترة تطبيق التدابير التعويضية المؤقتة وتطلق أي سندات على وجه السرعة.

المادة ٦٦

في الأحوال التي يصدر فيها قرار نهائي بوجود تهديد بالضرر المادي أو الإعاقة المادية لإنشاء صناعة خليجية دون وقوع الضرر، وباستثناء الفقرة (٢ ب) من المادة (٦٤)، لا يتم فرض الرسوم التعويضية النهائية إلا من تاريخ التقرير النهائي بوجود تهديد بالضرر المادي أو الإعاقة المادية وترد أي ودیعة نقدية قدمت في فترة تطبيق التدابير التعويضية المؤقتة وتطلق أي سندات على وجه السرعة.

المادة ٦٧

يجوز فرض الرسوم التعويضية النهائية على الواردات التي دخلت الدول الأعضاء للاستهلاك قبل ما لا يزيد على تسعين (٩٠) يوماً من فرض التدابير التعويضية المؤقتة وبما لا يتجاوز تاريخ بدء التحقيق وذلك وفقاً للشروط التالية :

(أ) أن الضرر الذي يصعب إصلاحه قد تسبب فيه واردات بكميات كبيرة خلال فترة نسبية قصيرة من منتج يستفيد من الدعم المقدم أو الممنوح وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

(ب) إذا كان فرض رسوم تعويضية بأثر رجعي على هذه الواردات ضرورياً لمنع تكرار هذا الضرر.

الفصل السابع

مراجعة التدابير التعويضية

المادة ٦٨

١ _ يجوز للجنة الدائمة ، في أي وقت على ضوء ما يستجد لها من ظروف تستدعي ذلك، من تلقاء نفسها أو بطلب من الدولة العضو أو بناء على توصية من مكتب الأمانة الفنية، القيام بمراجعة مدى ضرورة استمرار فرض الرسوم التعويضية. كما يجوز للأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة، وبعد مضي فترة زمنية مناسبة لا تقل عن سنة من تاريخ فرض الرسوم التعويضية النهائية، تقديم طلب القيام بمراجعة مدى ضرورة استمرار فرض الرسوم التعويضية ، يحتوي على معلومات إيجابية تعزز ضرورة المراجعة.

٢ _ يتولى مكتب الأمانة الفنية نشر إعلان بدء تحقيق المراجعة في النشرة الرسمية.

٣ _ ترفع اللجنة الدائمة تقريراً بالتوصية إلى اللجنة الوزارية. بما أسفرت عنه نتائج المراجعة في مده أقصاها ثلاثون (٣٠) يوماً قبل انتهاء فترة المراجعة، على النحو الآتي:

(أ) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن فرض هذه التدابير لم يعد لها ما يُبرِّرها،
تعيّن رفع اقتراح للجنة الوزارية بإنهاء العمل بها على الفور.

(ب) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن الدعم أو الضرر أو كليهما من الممكن
استمرارهما أو تكرارهما في حالة إنهاء العمل بالتدبير ، ترفع التوصية إما
باستمرار فرض التدابير كما هي أو تعديلها.

٤ _ تجرى هذه المراجعة على وجه السرعة، وتنتهي عادة خلال فترة اثني عشر
(١٢) شهراً من تاريخ بدء المراجعة.

المادة ٦٩

١ _ في الأحوال التي تصدّر فيها المنتجات الخاضعة للرسوم التعويضية النهائية إلى
الدول الأعضاء من مُصدرين أو منتجين جدد بالدول المصدرة المعنية بالرسم
لم يقوموا بالتصدير خلال فترة التحقيق ، يتم إجراء تحقيق مراجعة على وجه
السرعة لتحديد رسوم تعويضية فردية لهم ، بشرط أن يثبتوا عدم ارتباطهم
بأي من المصدرين أو المنتجين الخاضعين للرسوم التعويضية .

٢ _ لا تفرض أي رسوم تعويضية على واردات المصدرين أو المنتجين المشار إليهم
في الفقرة السابقة أثناء إجراء هذه المراجعة. غير أنه يجوز للجنة الدائمة، بناء
على توصية من مكتب الأمانة الفنية، أن توقف التثمين الجمركي أو تطلب
ضمانات لضمان فرض الرسوم التعويضية بأثر رجعي حتى تاريخ بدء
المراجعة، إذا توصلت هذه المراجعة إلى وجود عملية الدعم بالنسبة للمصدرين
والمنتجين المذكورين أعلاه.

٣ _ تجرى هذه المراجعة على وجه السرعة، وتنتهي عادة خلال فترة لا تتجاوز
تسعة (٩) أشهر، وفي أقصى الحالات اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ بدء
المراجعة.

المادة ٧٠

١ _ تقوم اللجنة الدائمة من تلقاء نفسها، أو بناءً على توصية من مكتب الأمانة الفنية، أو بناءً على طلب مدعم بالأدلة مقدم من الصناعة الخليجية أو من ينوب عنها، قبل انتهاء فترة فرض الرسوم التعويضية النهائية بثلاثة (٣) أشهر ببدء تحقيق مراجعة نهاية المدة لبحث ما إذا كان انقضاء هذه التدابير يمكن أن يؤدي إلى استمرار أو تكرار الدعم والضرر.

٢ _ تظل الرسوم التعويضية النهائية سارية لحين الانتهاء من تحقيق مراجعة نهاية المدة.

٣ _ ترفع اللجنة الدائمة تقريراً بالتوصية إلى اللجنة الوزارية. بما أسفرت عنه نتائج المراجعة

في مده أقصاها ثلاثون (٣٠) يوماً قبل انتهاء فترة المراجعة، على النحو الآتي:

(أ) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن هذه التدابير لم يعد لها ما يُبرِّرها، تعيّن

رفع اقتراح للجنة الوزارية بإنهاء العمل بها على الفور.

(ب) إذا انتهت هذه المراجعة إلى أن الدعم والضرر من الممكن استمرارهما أو

تكرارهما في حالة إنهاء العمل بالتدبير، ترفع التوصية باستمرار فرض

التدابير التعويضية.

٤ _ يتعيّن الانتهاء من تحقيق مُراجعة نهاية المدة على وجه السرعة و تنتهي عادة

خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ بدئه .

٥ _ يتم خلال فترة المراجعة منح الفرصة للأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة لتقديم

ملاحظاتهم ومرئياتهم حول تحقيق المراجعة. ويتم التوصل للنتائج بناء على كل

الأدلة والمعلومات المقدمة حول ما إذا كان انقضاء التدبير يمكن أن يؤدي أو

لا يؤدي إلى استمرار أو تكرار الدعم والضرر.

٦ _ يتم الإعلان عن بدء تحقيق مراجعة نهاية المدة بالنشرة الرسمية.

٧ _ تنطبق أحكام المواد (٦٨)، (٦٩) و (٧٠) على التعهدات السعرية.

الباب الخامس

التدابير الوقائية ضد الزيادة في الواردات

الفصل الأول : تحديد الضرر

المادة ٧١

١ _ يجوز اتخاذ تدبير وقائي إذا تبين أن منتجا ما، مهما كان مصدره، تم توريده بكميات مكثفة سواء في المطلق أو نسبيا بالعلاقة مع الإنتاج في الدول الأعضاء، بشكل أحدث ضررا جسيما أو يهدد بوقوعه لصناعة خليجية تنتج منتجا مشابها أو منافسا لها بشكل مباشر.

٢ _ يتم تحديد الضرر الجسيم الواقع على الصناعة الخليجية، أو الذي يهدد بوقوعه على الصناعة الخليجية، استناداً إلى أدلة وبراهين موضوعية ووجود علاقة سببية بين الزيادة في الواردات وبين الضرر الجسيم، وذلك من خلال تقييم كل العوامل الموضوعية والقابلة للقياس ذات الصلة مما يكون له تأثير على مركز الصناعة الخليجية، مع مراعاة بحث العوامل الآتية:

(أ) معدل وحجم الزيادة في الواردات من المنتج محل التحقيق، سواء بشكل مُطلق أو نسبي بالعلاقة مع الإنتاج في الدول الأعضاء.

(ب) أثر هذه الزيادة في الواردات على وضع الصناعة الخليجية بما في ذلك مستوى المبيعات والإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات والمخزون والأرباح والخسائر والعمالة والحصة السوقية.

٣ _ يتم تحديد وجود علاقة سببية بين الزيادة في الواردات من المنتج محل التحقيق والضرر الجسيم أو التهديد بوقوعه، وفي حالة تسبب عوامل أخرى خلاف الزيادة في الواردات في إلحاق الضرر بالصناعة الخليجية في ذات الوقت، فإن هذا الضرر لا ينسب إلى زيادة الواردات.

المادة ٧٢

١ _ يتم عند تحديد التهديد بوقوع ضرر جسيم للصناعة الخليجية بسبب الزيادة في الواردات ، التحقق من أنه واضح ووشيك الوقوع وعلى أساس حقائق لا على مجرد الادعاء أو التكهن أو الاحتمال البعيد.

٢ _ يؤخذ في الاعتبار عند تحديد التهديد بوقوع ضرر جسيم للصناعة الخليجية، الآتي :

(أ) معدل زيادة الواردات في السوق الخليجية التي تشير إلى احتمال زيادة كبيرة في الواردات.

(ب) وجود طاقة تصديرية كبيرة للدول المصدرة أو زيادة وشيكة في هذه الطاقة التي تشير إلى احتمال زيادة الصادرات زيادة كبيرة في السوق الخليجية.

(ج) مدى توافر أسواق تصدير أخرى، غير السوق الخليجية، تستوعب أي صادرات إضافية.

(د) أي عوامل أخرى مؤثرة ذات دلالة كافية .

الفصل الثاني

التدابير الوقائية

المادة ٧٣

يجوز للجنة الدائمة، بناء على توصية مكتب الأمانة الفنية، تطبيق رسوم وقائية مؤقتة ضد الزيادة في الواردات، عند وجود ظروف حرجة، إذا تبين أن الزيادة في واردات المنتج محل التحقيق في المطلق أو نسبيًا قد ألحقت ضرراً جسيماً أو تهدد بإلحاقه للصناعة الخليجية بصورة لا يمكن تداركها أو يصعب إصلاحها إذا ما تأخر اتخاذ هذه التدابير.

المادة ٧٤

تطبّق الرسوم الوقائية المؤقتة في صورة زيادة في الرسوم الجمركية مع مُراعاة ما يلي :

- ١ _ ألا تتجاوز مدة الرسوم الوقائية المؤقتة مئتي (٢٠٠) يوم حيث يتم خلالها الوفاء بكل المتطلبات المتعلقة بتحقيق الوقاية وفقاً لما نصت عليه هذه اللائحة.
- ٢ _ أن تردّ الرسوم الوقائية المؤقتة إلى دافعيها إذا لم يثبت التحقيق أن الزيادة في الواردات أُلحقت أو هدّدت بإلحاق ضرر جسيم بالصناعة الخليجية.

المادة ٧٥

- ١ _ إذا تبين للجنة الدائمة، بناء على ما توصل له مكتب الأمانة الفنية، بأن الزيادة في الواردات من المنتج محل التحقيق في المطلق أو نسبياً قد أدت إلى وقوع ضرر جسيم بالصناعة الخليجية أو هدّدت بوقوعه، فلها أن تقترح على اللجنة الوزارية فرض تدابير وقائية نهائية في صورة قيد كمي أو زيادة في الرسوم الجمركية أو كليهما أو غيرهما من التدابير، مع مراعاة أن يكون التدبير الوقائي النهائي في الحدود الضرورية لمنع وقوع الضرر الجسيم أو التهديد بوقوعه للصناعة الخليجية أو لمعالجته.
- ٢ _ عند استخدام قيد كمي يتعيّن الأخذ في الاعتبار ألا تقل الكميات المُحدّدة عن متوسط واردات آخر ثلاث (٣) سنوات تتوافر عنها الإحصاءات، إلا إذا قدم ما يثبت ضرورة الاعتماد على مستوى آخر لمنع وقوع الضرر الجسيم أو التهديد بوقوعه للصناعة الخليجية أو لمعالجته.
- ٣ _ يجوز _ في حال توزيع حصص بين الدول ذوي المصلحة الجوهرية في تصدير المنتج محل التحقيق _ الاتفاق مع هذه الدول على توزيع هذه الحصص.

٤ _ في الحالات التي يتعذر فيها اتباع الطريقة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة، يتم التوزيع على أساس نسبة ما تم استيراده من تلك الدول من مجموع كمية أو قيمة الواردات من المنتج محل التحقيق خلال فترة تمثيلية سابقة، على أن يأخذ في الاعتبار أية عوامل خاصة أثرت أو قد تؤثر على التجارة في المنتج خلال فترة التحقيق.

٥ _ في حالة وقوع الضرر الجسيم، وليس التهديد بوقوع الضرر الجسيم، يمكن اتباع طرق أخرى في توزيع الحصص خلاف ما ذكر في الفقرتين (٣) و(٤) شريطة إجراء مشاورات تحت رعاية لجنة الوقاية فيها، وشريطه تقديم دليل واضح للجنة بأن :

- (أ) الواردات من بعض الدول زادت بنسبة غير متناسبة بالعلاقة مع مجموع الزيادة في الواردات من المنتج محل التحقيق خلال الفترة التمثيلية السابقة.
- (ب) الأسباب الداعية للخروج عن طريقة توزيع الحصص المذكورة في الفقرتين (٣) و (٤) هي أسباب مبررة .
- (ج) وأن شروط الخروج عن الفقرات السابقة هي منصفة لجميع موردي المنتج محل التحقيق، ولا يجوز تمديد مدة سريان هذا التدبير عن الفترة الأولية بموجب المادة (٧٧).

المادة ٧٦

لا تطبق التدابير الوقائية على أي منتج يكون منشأه بلدا ناميا عضوا في منظمة التجارة العالمية ما دامت حصته من الواردات من المنتج محل التحقيق في السوق الخليجية تقل عن ثلاثة في المائة (٣%) ، شريطة أن لا تبلغ نسبة الواردات من مجموع البلدان النامية التي يُمثّل كل منها أقل من ثلاثة في المائة (٣%) أكثر من تسعة في المائة (٩%) من إجمالي الواردات من المنتج محل التحقيق في السوق الخليجية.

الفصل الثالث

مدة سريان التدابير النهائية

المادة ٧٧

١ _ تسري التدابير الوقائية النهائية لفترة لا تزيد عن أربع (٤) سنوات يجوز تمديدتها بما لا يتجاوز عشر (١٠) سنوات، بما في ذلك فترة تطبيق التدابير المؤقتة وفترة التطبيق الأولية وأي تمديد يطبق وفقاً لهذه اللائحة.

٢ _ لا يجوز تطبيق التدبير الوقائي على استيراد منتج سبق تطبيق التدبير الوقائي عليه إلا بعد مرور فترة من الزمن تعادل نصف تلك التي سبق أن طبق فيها، شريطة ألا تقل فترة عدم التطبيق عن سنتين.

٣ _ غير أنه يجوز استثناء من الفقرة (٢) من هذه المادة، إعادة تطبيق التدبير الوقائي الذي تبلغ مدته مائة وثمانين (١٨٠) يوماً أو أقل على استيراد منتج ما إذا :
(أ) انقضت سنة على فرض التدبير على استيراد المنتج .

(ب) لم يكن هذا التدبير قد فرض على ذات المنتج أكثر من مرتين خلال فترة الخمس (٥) سنوات التي سبقت مباشرة فرض التدبير.

المادة ٧٨

١ _ يتم التمديد في مدة تطبيق التدابير الوقائية حسب نتائج تحقيق جديد يتم إجراؤه طبقاً لنفس القواعد المعمول بها في الباب الثاني والخامس من هذه اللائحة وتبين أن الحاجة ما تزال قائمة لفرض التدابير الوقائية لمنع الضرر الجسيم أو معالجته، وأن هنالك ما يدل على إعادة هيكلة الصناعة الخليجية.

٢ _ إذا تم اتخاذ تدبير وقائي تفوق مدته سنة، يتم تحريره تدريجياً على فترات منتظمة خلال مدة التطبيق. وإذا تجاوزت مدة التدبير الوقائي ثلاث (٣) سنوات تتم إعادة النظر فيه في موعد لا يتجاوز منتصف مدة الإجراء الوقائي، ويجوز في هذه الحالة إيقاف العمل بالتدبير الوقائي أو الزيادة في سرعة التحرير عند الاقتضاء.

المادة ٧٩

عندما يتبين أن تزايد واردات منتج ما يهدد بحصول ضرر للمنتجين الخليجين للمنتجات المشابهة أو المنافسة لها بشكل مباشر، يجوز إخضاع توريد هذا المنتج إلى إجراء المراقبة المسبقة وفقا للإجراءات التي يتم تحديدها بقرار من اللجنة الدائمة.

الباب السادس

أحكام عامة

المادة ٨٠

يجوز للجنة الدائمة، بناء على توصية مكتب الأمانة الفنية، إذا تبين لها أن هنالك تحايلا يؤثر على فاعلية التدابير التي تم اتخاذها ، أن تقوم بالإعلان عن مراجعة هذه التدابير أو الإعلان عن بدء تحقيق جديد.

المادة ٨١

تسري التدابير التي تفرض، وفقا للقانون (النظام) الموحد وهذه اللائحة، على المنتجات المستوردة لأية دولة من الدول الأعضاء الصادر لها بيان جمركي يسمح بالإفراج عنها ، إلا أنه يجب أن لا تحول إجراءات التحقيق المنصوص عليها في القانون (النظام) الموحد ولائحته التنفيذية دون الإفراج الجمركي عن واردات منتج لمجرد أنه خاضع للتحقيق .

المادة ٨٢

في الأحوال التي تخضع فيها المنتجات لتحقيق مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم في آن واحد، فإن هذه المنتجات تخضع لرسوم مكافحة الإغراق أو للتدابير التعويضية . ولا يجوز الجمع بين التدبيرين لمواجهة نفس الأثر للإغراق او الدعم.

المادة ٨٣

- ١ _ تعامل الرسوم النهائية المحصلة، وفقاً لهذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية من قبل الدول الأعضاء، معاملة الرسوم الجمركية.
- ٢ _ تعامل الرسوم المؤقتة كوديعة لدى الدول الأعضاء لحين انتهاء التحقيق والتوصل إلى نتائج نهائية، ويتم رد الرسوم المؤقتة وفقاً لأحكام المواد (٤٣) و (٦٥) و (٧٤) من هذه اللائحة.
- ٣ _ تقوم الجهات ذات العلاقة بالدول الأعضاء بتزويد مكتب الأمانة الفنية بكشف إحصائي يبين قيمة الرسوم المحصلة بشكل دوري.

المادة ٨٤

يقوم مكتب الأمانة الفنية بتقديم أي إخطارات تقتضيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية والتدابير الوقائية حسب الإجراءات المنصوص عليها بتلك الاتفاقيات من خلال دولة الرئاسة لدول المجلس.

المادة ٨٥

تسري أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية المطبقة للمادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لسنة ١٩٩٤م، واتفاقية منظمة التجارة العالمية في الدعم والرسوم التعويضية واتفاقية منظمة التجارة العالمية للوقاية فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة.

المادة ٨٦

يصدر مكتب الأمانة الفنية نشرة رسمية ينشر فيها كل ما نص القانون (النظام) واللائحة التنفيذية على نشره .

المادة ٨٧

يدخل تعديل هذه اللائحة حيز النفاذ من تاريخ إقرارها من اللجنة الوزارية.



The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf
Secretariat General

The GCC Common Law on Antidumping, Countervailing Measures and Safeguard Measures and its Rules of Implementation

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

**Bureau of the Technical Secretariat
for Anti-Injurious Practices in International Trade**

Tele:00966114827777

Fax:00966112810093

P.O.BOX 7153 RIYADH 11462

CONTENT

SECTION I The GCC Common Law on Antidumping, Countervailing Measures and Safeguards.....	
SECTION II Rules of Implementation of the GCC Common Law on Antidumping, Countervailing Measures and Safeguards (Amended).....	
Chapter I Definitions.....	
Chapter II Complaint and Investigation Procedures.....	
Section I Complaint.....	
Section II Procedures of Investigation.....	
Chapter III Anti-dumping.....	
Section I Determinations of Dumping.....	
Section II Determination of Injury.....	
Section III Anti-dumping Measures.....	
Section IV Price Undertakings.....	
Section V Retroactivity.....	
Section VI Review of Anti-dumping Measures.....	
Chapter IV Subsidy and Countervailing Measures.....	
Section I Determination of Subsidization.....	
Section II Calculation of the Amount of the Countervailable Subsidy.....	
Section III Determination of Injury.....	
Section IV Countervailing Measures.....	
Section V Price undertakings.....	
Section VI Retroactivity.....	
Section VII Review of Countervailing Measures.....	
Chapter V: Safeguard Measures Against the Increase of Imports.....	
Section I Determination of Injury.....	
Section II Application of Safeguard Measures.....	
Section III Duration of Definitive Safeguard Measures.....	
Chapter VI General Provisions.....	

SECTION I

The GCC Common Law on Antidumping, Countervailing Measures and Safeguards

(Amended)

(Unofficial Translation)

Article 1

Objective

The objective of the Law is to empower Member States to take measures against Dumping, Subsidy and Increase of imports which cause injury to any GCC industries.

Article 2

Scope

This Law applies to injurious practices in international trade from non-Member States toward Member States.

Article 3

Definitions:

For the purpose of the Law, the expressions indicated below have the following meanings. Unless otherwise specified:

- **GCC:** Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.
- **Member States:** GCC Member States.
- **Ministerial Committee (MC):** GCC Industrial Cooperation Committee which consist of Industrial Ministers of Member States.
- **The Financial and Economic Cooperation Committee (FECC):** GCC Finance and Economic Committee which consists of Member States' Ministers of Finance and Economy.
- **Permanent Committee (PC):** Committee on Anti-Injurious Practices in International Trade of Member States.
- **Bureau of the Technical Secretariat:** GCC Technical Secretariat Bureau for Anti-Injurious Practices in International Trade
- **Judicial Commission:** The Judicial Commission that is established according to the Economic Agreement of the Member States.
- **The Law:** GCC Common Law on Anti-Dumping, Countervailing and safeguard measures.

- **Rules of Implementation:** The rules issued to implement the provisions of the GCC Common Law
- **Internal Rules:** The rules of the Permanent Committee's work modalities and its decision making process.
- **Official Gazette:** The Gazette issued by the Bureau of the Technical Secretariat.
- **Injurious practices in international trade:** Dumping, subsidy and increase in imports.
- **Dumping:** Exporting a product to Member States at less than its normal value in the ordinary course of trade for the like product in the exporting country.
- **Subsidy:** A financial contribution or any form of income or price support in the sense of Article XVI of GATT 1994, provided by the government of the country of origin or a public body within the territory of this country that confer a benefit to the beneficiary.
- **Measures:** Anti-dumping, Countervailing and Safeguard measures.
- **Anti-dumping measures:** Measures against dumping according to this Law and its Rules of Implementation.
- **Countervailing measures:** Measures against specific subsidy, according to this Law and its Rules of Implementation.
- **Safeguard measures:** Measures against increase of imports according to this Law and its Rules of Implementation.
- **Definitive measures:** Measures adopted by the Ministerial Committee at the end of an investigation, where definitive affirmative determinations have been made according to this Law and its Rules of Implementation.
- **Provisional measures:** Temporary measures adopted by the Permanent Committee, during the investigation where preliminary affirmative determinations have been made according to this Law and its Rules of Implementation.
- **Complaint:** A written application submitted according to the form prepared for this purpose.
- **GCC Industry:** Member States' producers as a whole of the like products or those of them whose collective output of the products constitutes a major proportion of the total domestic production of those products. For the purpose of safeguard investigations, the term GCC industry shall mean total Member States producers as a whole of the like or directly competitive products operating within the territory of Member states, or those

whose collective output of the like or directly competitive products constitutes a major proportion of the total domestic production of those products.

- **Interested parties:** Exporter or foreign producer, importer of the product under investigation, producers whose industrial inputs include the product under investigation, governmental or private organizations which represent or protect consumers, governments of the exporting country or any other national or foreign parties shown to have an interest in the products under investigation.
- **GCC Market:** overall markets of the GCC Member States.

Article 4

Complaint and Investigation Procedures

A complaint against injurious practices in international trade shall be submitted, accepted, examined, and an investigation shall be initiated, conducted, reviewed or terminated, as well as measures shall be imposed in accordance with this Law and its Rules of Implementation.

Article 5

Measures

Measures might be taken in the following cases :

1. If it is determined that imports of the products under investigation into the Member States are dumped or benefited from a specific subsidy and caused material injury or threaten to cause material injury to an established GCC Industry or materially retard the establishment of a GCC industry, and there is a causal link
2. If it is determined that products under investigation are being imported into the Member States in such increased quantities, absolute or relative to the GCC production, and under such conditions as to cause or threaten to cause serious injury to the GCC industry that produced like or directly competitive products, and there is a causal link.

Article 6

Forms of Measures

Measures may take the following forms:

1. Definitive anti-dumping and countervailing measures may take the form of customs duties or price undertakings not greater than the dumping margin or the amount of subsidy that is finally determined.

2. Provisional anti-dumping and countervailing measures may take the form of customs duties, price undertakings or security by cash deposit or bond not greater than the provisionally estimated margin of dumping or the amounts of subsidy.
3. Definitive safeguards measures against increase of imports may take the form of either a quantitative restriction, tariff increase, or any other form, which is consistent with the WTO agreements.
4. Provisional safeguards measures should take the form of tariff increases.

Article 7

Implementation of the Law and Its Rules of Implementation

The Ministerial Committee, the Permanent Committee and the Bureau of the Technical Secretariat are within their sphere of competence, responsible for implementing this Law and its Rules of Implementation.

Article 8

Competences of the Ministerial Committee

The Ministerial Committee is competent to take decisions in the following matters:

1. Approving the imposition of definitive measures against dumping, specific subsidy and increase in imports, extending, suspending, terminating, and increasing or reducing definitive anti-dumping and countervailing measures.
2. Settling disputes that may arise between Member States regarding the interpretation and implementation of this Law.
3. Issuing the Rules of Implementation of this Law.
4. Deciding on the administrative reviews pertaining to the definitive decisions and determinations made in implementing this Law and its Rules of Implementation
5. Adopting the Internal Regulation of the Bureau of the Technical Secretariat.
6. Appointing the Director General of the Bureau of the Technical Secretariat.
7. Any other competence attributed by this Law and its Rules of Implementation.
- 8.

Article 9

Permanent Committee

1. Composition of the Permanent Committee

The Permanent Committee is composed of undersecretaries of concerned ministries of Member States or whomever in their status. The presidency of the Permanent Committee is rotated between Member States in conformity with GCC presidency policy.

2. Competences of the Permanent Committee

The Permanent Committee is competent in the following matters:

- a. Taking measures stated in this Law and its Rules of Implementation, including imposing provisional measures and accepting price undertakings.
- b. Proposing to the Ministerial Committee the imposition of definitive anti-dumping measures, definitive countervailing measures and definitive safeguard measures against increased imports.
- c. Setting up committees and establishing specialized administrative units of the Bureau of the Technical Secretariat.
- d. Adopting the Technical Secretariat's work strategies in compliance with its predetermined competences.
- e. Proposing appropriate solutions to the Ministerial Committee for settlements of disputes that may arise between Member States regarding the interpretation and implementation of this Law and its Rules of Implementation.
- f. Proposing amendments to this Law and its Rules of Implementation.
- g. Proposing amendments to the Internal Regulation of the Bureau of Technical Secretariat.
- h. Approving and amending its Internal Rules.
- i. Approving the proposed budget of the Bureau of Technical Secretariat before its adoption in compliance with the regulatory proceedings.
- j. Adopting financial, administrative and other regulations of the Bureau of the Technical Secretariat.
- k. Nominating the Director General of the Bureau of the Technical Secretariat.
- l. Any other competence attributed by the Ministerial Committee.
- m.

Article 10

Bureau of the Technical Secretariat

1. Based on this Law, a Bureau of the Technical Secretariat for Anti-injurious Practices in International Trade shall be set up under the umbrella of the General Secretariat of GCC. The Bureau of the Technical Secretariat shall have financial and administrative autonomy by means of a budget annexed to GCC General Secretariat's budget, and it is directed by a Director General.
2. Competences of the Bureau of the Technical Secretariat:
 - a. Organizing the Permanent Committee activities and preparing for its meetings and agenda, as well as drafting its decisions and carrying out any other function that will be assigned to perform and it has to that effect to request information, studies, statistics and reports that may be useful for the work of the Permanent Committee.
 - b. Following up the implementation of the Ministerial and Permanent Committee decisions.
 - c. Providing consultancy and technical support to GCC producers and exporters who are facing dumping, subsidy and safeguards investigations in other countries and following

the investigations' process in coordination with the concerned authorities of Member States.

- d. Participating in the activities of related organizations and international forums.
- e. Providing quarterly reports to the Permanent Committee containing information and statistics regarding the activities of the Bureau of the Technical Secretariat and all registered and examined investigations as well as their time frame and deadlines.
- f. Receiving the complaints against injurious practices in international trade and related requirements.
- g. Conducting investigations against injurious practices in international trade and all related reviews in accordance with this Law and its Rules of Implementations.
- h. Preparing the annual budget project of the Bureau of the Technical Secretariat and executing it upon its approval.
- i. Working on developing knowledge and raising Member States' awareness on the concepts of dumping, subsidy and increase in imports.
- j. Any other duties or activities assigned to the Bureau of the Technical Secretariat by the Ministerial Committee and Permanent Committee.

Article 11

Administrative and Judicial Review

1. Any interested party who participated in the investigation and is directly and individually affected by final determinations taken in application of this Law and its Rules of Implementation shall before resorting to the judicial review, lodge an administrative review with the Ministerial Committee within thirty (30) days from the date of publication of such determinations in the Official Gazette. The Ministerial Committee shall decide on this review within sixty (60) days from the date of its submission, otherwise it will be considered rejected.
2. The complaining party whose administrative review was rejected can appeal before the Judicial Commission within thirty (30) days from the date of his notification by any means of notification.

Article 12

Confidentiality of Information

Everyone and every competent investigation and decision making authorities pursuant to this Law and its Rules of Implementation shall keep confidential any information submitted to them on a confidential basis or which is by nature confidential. The above-mentioned persons and authorities are not allowed to disclose such information without prior written permission from the party who submitted or disclosed this information to the GCC Judicial Commission.

Article 13

Penalties

Without prejudice to any other repressive penalty stipulated in any other law, the violation of the rule provided for in Article 12 shall be subject to a monetary fine not exceeding 500.000 Saudi Riyals or its equivalent in the currencies of Member States.

Article 14

Interpretation and Amendment of the Law

The Financial and Economic Cooperation Committee should explain and amend this Law in coordination with the Ministerial Committee.

Article 15

Entry into Force

This Law shall enter into force on 1 January 2004. Member States must publish it in the Official Gazette.

SECTION II
Rules of Implementation
of the GCC Common Law on Antidumping,
Countervailing Measures and Safeguards
(Amended)
(Unofficial Translation)

Chapter 1 Definitions

Article 1

In applying these Rules of Implementation, each of the employed words and terms shall have the same meaning as stated in Article 3 of the Common Law and the following words and terms shall have the corresponding meaning unless otherwise specified:

Serious injury: Injury which causes a significant overall impairment to the position of the concerned GCC industry.

Threat of serious injury: Serious injury that is clearly imminent to the concerned GCC industry.

Normal value: The price paid or payable, for the like product in the ordinary course of trade when destined for consumption in the exporting country.

Export price: The price paid or payable for the product under investigation when sold for export from the exporting country to the GCC market.

Dumping margin: The difference between the normal value and the export price during the period of investigation.

Amount of subsidy: The absolute monetary value of benefit to the recipient calculated during the period of investigation.

Like products: GCC products which are identical or alike in all respects to the product under investigation, or in the absence of such a product, another product which, although not alike in all respects, has characteristics closely resembling those of the product under investigation.

The exporting country: The exporting and/or producing country of the product under investigation.

Government: Any government, regional or local authority in a foreign country, or any committee or organization that practice any kind of authority on behalf of a foreign countries' union or a person or committee or organization acting on behalf of the above-mentioned Authorities.

Specific subsidy: A subsidy that could lead to the imposition of countervailing measures in accordance with the provisions of the Common Law and its Rules of Implementation.

Subsidized imports: Imported products under investigation that received the specific subsidy.

Interested parties: Exporter(s) or foreign producer(s) or importer(s) of the product under investigation, trade or business association(s) which represent the majority of producers, importers and exporters of the product under investigation, government(s) of the exporting country(ies), or GCC producers of the like product, governmental or private association(s) which represent consumers and protect their own interests or any other

party(ies) (local or foreign) which are determined to have a sufficient interest in the results of the investigation.

Independent buyer(s): Buyer(s) without association, and without a commercial or production partnership with the importer in the importing country or with the exporter or producer in the exporting country, and without any relationship with them, or where both of them are not controlled by a third party directly or indirectly and where neither of them are members of same family.

GCC market: Combined markets of the GCC Member States.

Product under investigation: The imported product as described in the notice of initiation of the investigation.

Chapter II
Complaint and Investigation Procedures
Section I
Complaint
Article 2

1. A complaint against dumping, subsidization or increase of imports shall be submitted in writing to the Technical Secretariat as per the determined form. The complainant shall provide a non-confidential copy of the complaint in sufficient detail to permit a reasonable understanding of the substance of the information submitted in confidence.
2. The complaint shall be made by GCC industry or on behalf of industry or by concerned Chambers of Commerce and Industry of any Member State, or by producers' unions.
3. The complaint shall include evidence of the existence of dumping, specific subsidy or increase of imports, the injury caused by the allegedly injurious practices and the causal link between the injurious practice and the alleged injury caused to the complainant, and all available information supporting the complaint.
4. In special circumstances, the Permanent Committee may initiate an investigation without receiving a complaint from those mentioned in paragraph 2 on its own initiative or upon a request from the Ministry overseeing the relevant industrial sector in any of the Member States when there is sufficient evidence as stated in paragraph 3 of this Article that justifies the initiation of the investigation.

Article 3

The Technical Secretariat shall, within a period not exceeding thirty (30) working days starting from the first working day subsequent to the receipt of the complaint, examine the accuracy and adequacy of the evidence provided in the complaint and prepare an initial report that will be transmitted to the Permanent Committee together with its recommendations whether to reject the complaint or initiate the investigation.

Article 4

The Permanent Committee shall within a period not exceeding fifteen (15) working days from the date of receipt of the initial report take one of the following decisions:

- a) Accepting the complaint and transmit it to the Technical Secretariat to register it in the related registers set for that reason and start the investigation when they are satisfied that the information, data, where there appears to be sufficient evidence and facts reported in the complaint are sufficient to justify the investigation as per the provisions of the Common Law and its Rules of Implementation.
- b) Reject the complaint due to the inaccuracy, incorrectness or insufficiency of information to justify the initiation of an investigation.

Article 5

The Technical Secretariat shall notify the complainant about the Permanent Committee's decision within seven (7) working days from the date of its issuance.

Article 6

1. The Permanent Committee shall decide to initiate an antidumping or an anti-subsidy investigation only when the complaint is supported by domestic producers whose collective output constitutes more than fifty percent (50%) of the total production of the domestic like product produced by that portion of the industry expressing either support for or opposition to the complaint; and domestic producers expressly supporting the complaint account for at least twenty five percent (25%) of total production of the domestic like product produced by the GCC industry.
2. Producers that are related to the exporters or importers or are themselves importers of the product to the complaint might not be taken into consideration in assessing the representativeness of the concerned GCC industry.
3. For the purpose of paragraph (2), producers shall be deemed to be related to exporters or importers only if one of them directly or indirectly controls the other; or both of them are directly or indirectly controlled by a third party; or together they directly or indirectly control a third party, provided that there are grounds for believing or suspecting that the effect of the relationship is such as to cause the producer concerned to behave differently from non-related producers. For the purpose of this paragraph, one shall be deemed to control another when the former is legally or operationally in a position to exercise restraint or direction over the latter.
4. In exceptional circumstances, the GCC industry may be interpreted as the local producers in different markets or areas within the GCC member States if:
 - a. The producers within such a market or area sell all or almost all of their production of the product in question in this market
 - b. If it appears that the demand in this area or market is not substantially covered by the producers of the like product elsewhere in other GCC markets or areas.

In such circumstances, injury may be found to exist even where the rest of the domestic industry of the like product in other markets or GCC member State are not injured, provided that there is a concentration of dumped or subsidized imports in question in that area or such isolated market and provided further that imports are causing injury to the producers of all or almost all of the production within this market.

In case of safeguard investigation, serious injury or threat thereof shall be based on the circumstances existing in country(ies), in which the affected industry is located.

Article 7

1. The Technical Secretariat shall, upon receipt of a properly-documented complaint regarding dumping or subsidization and before proceeding to initiate an investigation, notify the government of each country concerned.
2. The Technical Secretariat shall upon acceptance of a complaint regarding subsidization and before the initiation of an investigation, take all necessary measures to invite the exporting countries of the subsidized products under consideration to conduct consultations with the aim of clarifying the facts of the complaint, the evidence provided in the complaint and to reach a mutually agreed solution.
3. The conduct of consultations shall not prevent the initiation of the investigation from proceeding, the reaching preliminary or final determinations or the application of provisional or final measures in accordance with the provisions of these Rules of Implementation.

Article 8

The Technical Secretariat maintains records of received complaints, maintains all related procedures and actions as well as confidential files that are provided on a confidential basis or that are by their nature confidential. Such confidential information will not be disclosed except as the provisions of protection and treatment of confidential information according to the Common Law and its Rules of Implementation.

Section II Procedures of Investigation

Article 9

The notice of the initiation of an investigation shall be published in the Official Gazette within ten (10) working days from the date on which the affirmative Permanent Committee decision was taken. The initiation of an investigation shall be effective on the date on which the notice of initiation is published in the Official Gazette. The notice of initiation of an investigation shall contain the following information:

1. A description of the product under investigation, including its technical characteristics, end-uses and its current tariff classification number.
2. A description of the like domestic product(s) or directly competitive product(s), including their technical characteristics and end-uses.
3. The name and address of the complainant and all other known producers of the like domestic product(s) or directly competitive product(s).
4. Name(s) of the country(ies) of origin or export of the product under investigation.
5. A general summary of the factors related to the allegations of serious or material injury or threats thereof and practices under investigation.
6. The investigation's initiation date.
7. The timetable for the investigation procedures, including:

- a) The deadline for interested parties desiring to participate in the investigation to make themselves known in writing to the Technical Secretariat ,
 - b) The time frames within which interested parties shall present their arguments or information in writing,
 - c) The time-limits within which interested parties have the opportunity to present their submissions in writing,
 - d) The period within which interested parties shall request a public hearing when necessary.
8. The address of the Technical Secretariat, the Technical Secretariat Director General's name, address and phone or the party to whom the interested parties shall submit information and comments.

Article 10

1. Taking into consideration the protection of the confidential information, the Technical Secretariat shall, as soon as the anti-dumping and anti-subsidy investigations are initiated, provide the full text of the non-confidential version of the complaint and a copy of the notice of initiation of the investigation to all known interested parties and the representatives of the exporting countries by official means.

In the case of safeguard investigations, the interested parties shall be notified by publishing the notice of initiation in the Official Gazette.

2. If the number of exporters concerned is particularly high, the full text of the non-confidential version of the complaint may instead be provided only to the authorities of the exporting countries.

Article 11

The Technical Secretariat shall, in the case of antidumping and anti-subsidy investigations, send as soon as possible questionnaires to the known interested parties, including known domestic producers, importers, exporters, foreign producers, and consumer associations to collect the necessary data and information.

In the case of safeguards investigation, questionnaires shall be sent to the parties who made themselves known and request a questionnaire or transmitted to the diplomatic representatives of the exporting countries.

Article 12

1. Interested parties shall clearly and completely respond to questionnaires within a time-limit not exceeding forty (40) days from the date on which the questionnaires were sent to them or to the appropriate diplomatic representative of the exporting countries.

2. An extension of ten (10) days may be granted upon a duly justified request by a party made before the end of the original period and showing due cause for such extension.
3. The questionnaires are considered to be received by the exporters or the foreign producers after seven (7) days from the day on which they were sent, or transmitted to the appropriate diplomatic representative of the concerned country.
4. The Technical Secretariat may disregard any reply to questionnaire that is not submitted within the time-limit provided for replying and in the requested form, where it considers that the conditions for disregarding information under Article 26 of these Rules of Implementation have been met.

Article 13

If the number of exporters, producers, importers, types of products or transactions under investigation are so large as to make such investigation impracticable, the investigation may be limited to a representative sample of interested parties, products under investigation, or transactions by using statistically-valid samples based on either the information available at the time of selection or the largest percentage of export volume, production, or sales of the concerned country which can be reasonably verified during the period of the investigation.

Article 14

1. All parties that request to participate in the investigation as interested parties within the time-limit stated in the notice of initiation of the investigation shall have fair opportunity to defend their interests. Public hearings may be held to present their views and arguments, taking into consideration the need to protect confidential information.
2. There shall be no obligation on any interested party to attend public hearings, and failure to do so shall not be prejudicial to that interested party's case.
3. All parties that request to participate in the investigation as interested party within the time-limit stated in the notice of initiation shall have fair opportunities, whenever practicable and upon written request, to see information related to the investigation and that used to reach the findings of the investigation, in accordance with the rules concerning confidential information contained in this Common Law and its Rules of Implementation.

Article 15

1. The Technical Secretariat shall keep records of the public hearings, which should be placed in the public file, with the exception of confidential information.
2. All interested parties participating in the public hearing, providing a reasonable reason, have the right to provide other oral information related to the investigation, but it shall not be taken into account in the investigation unless it is subsequently submitted in writing within a time-limit not exceeding ten (10) days after the date of public hearing.

Article 16

Interested parties that intend to attend a public hearing shall notify the Technical Secretariat at least seven (7) working days before the date of the public hearing of the names of their representatives that will attend the hearing as well as the written arguments and information to be provided at the hearing

Article 17

Public Hearings shall be presided over by the Director General of the Technical Secretariat or his interim, who shall undertake the necessary measures to protect confidential data and statistics. Public hearings shall be organized in a manner to ensure that all participating parties have adequate opportunities to present their views.

Article 18

1. In order to verify the information provided or to obtain further details related to the investigation, the Technical Secretariat may carry out visits to countries outside the GCC Member States, provided that it obtains the agreement of the firms concerned and receives no objection from the country concerned after notifying their representatives to the on the spot visit.
2. In order to verify the information provided or to obtain further details related to the investigation, the Technical Secretariat may carry out on the spot visits inside GCC Member States.
3. The procedures described in Annex I of the WTO Agreement on the Implementation of Article VI of the General Agreement on Tariffs and Trade of 1994 and Annex VI of the Agreement on Subsidies and Countervailing Measures shall apply to on the spot visits conducted under this Article.

Article 19

1. Any information which is by its nature confidential or which is provided on a confidential basis by interested parties shall be treated as confidential, if reasonable cause being shown, such information shall not be disclosed without the specific permission of the party submitting it.
2. Interested parties providing confidential information shall be required to furnish reasons supporting its confidential treatment and non-confidential summaries thereof. Such summaries shall be in sufficient detail to permit a reasonable understanding of the substance of the information submitted in confidence.
3. In exceptional circumstances, interested parties may indicate that information is not susceptible of summary. In such cases, a statement of the reason must be provided.
4. If it is found that the request for confidentiality is not warranted, and if the supplier of the information is either unwilling to make the information public or to authorize its disclosure in generalized or summary form, such information, may be disregarded

unless it can be satisfactorily demonstrated by appropriate sources that the information is correct.

Article 20

1. The Technical Secretariat shall normally make a preliminary determination report no later than one hundred and eighty (180) days after initiation of the investigation and a final report one hundred and eighty (180) days from the date of the preliminary report, that includes the objective evidence obtained during the investigation, all information available to or issued by the Technical Secretariat at that time, and to what extent the standards, and requirements and conditions stipulated in the Rules of Implementation are satisfied.
2. These determinations shall be available in reports containing sufficient detail regarding the findings reached on all issues of fact and law, and reasons that have led to those conclusions, taking into account the need to protect confidentiality.
3. All interested parties have the right to comment and submit their arguments within fifteen (15) days of the disclosure of the preliminary reports or any published conclusions during the investigation and before reaching final determinations.

Article 21

Within thirty (30) working days of receiving the report submitted by the Technical Secretariat, the Permanent Committee shall act on the report, by either:

1. Terminating the investigation without imposing measures, where it is satisfied that there is insufficient evidence of practices of dumping, subsidy, increases in imports or injury, and a causal link between the practice and the injury affected by it.
2. Imposing provisional measures or any related measures if an affirmative determination of practices of dumping, subsidy or increases in imports, and injury, and causal link has been made.

Article 22

Upon the decision of the Permanent Committee to terminate the investigation without imposing measures, the Technical Secretariat shall notify the complainant and publish a public notice in the Official Gazette along with the decision, including the following information:

1. Identity of the complainants and the domestic products that requested the investigation;
2. Identifying the products under investigation;
3. Reasons for termination.

Article 23

The investigation shall be completed within twelve (12) months from its date of initiation. The Permanent Committee may in special circumstances extend this period for no more than six (6) months.

Article 24

Upon the decision to impose measures, whether provisional or definitive, the Technical Secretariat shall notify the complainant and issue a public notice of the application of the measures in the Official Gazette, which shall contain the following information, taking into consideration confidentiality requirements:

1. The identity of the parties subject to the measures.
2. The identification of the products subject to the measures.
3. A summary of the reasons leading to the imposition of measures.
4. The form, level and duration of the measures' application.

Article 25

1. Notifications, letters, and any other requested information shall be sent to known interested parties or their assigned representatives by registered mail which confirms deliveries to the interested parties.
2. The above mentioned notification to the known interested parties in foreign countries can be made through their diplomatic representatives or authorized consuls in any of the GCC Member States.

Article 26

1. If any interested party refuses access to, or otherwise does not provide necessary information or does not submit them within the period of time prescribed form or significantly impedes the investigation, preliminary and final determinations either affirmative or negative may be taken on the basis of the information available.
2. If any interested party provides false or misleading information, such information shall be disregarded and available information may be used.
3. In implementing this Article, applicable procedures and provisions set forth in Annex II of the WTO Agreement on Implementation of Article VI of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994 shall be taken in consideration.

Chapter III

Anti-dumping

Section I

Determinations of Dumping

Article 27

1. The normal value shall normally be based on the comparable price paid or payable, in the ordinary course of trade, for sales of like product by independent customers in the domestic market of the exporting country.
2. Notwithstanding paragraph 1 above, where a product under investigation is not imported directly from the country of origin but is exported to the GCC from an intermediate country, the normal value shall be established on the basis of comparable price paid or payable, in the ordinary course of trade, in the domestic market of the country of origin if the products are not produced in the country of export (*i.e.*, the products are merely transshipped through the country of export), or there is no comparable price for them in the country of export.
3. In the case of an association, partnerships agreements or a compensatory arrangement or other related arrangements form of compensatory arrangement among interested parties, prices among them may be considered to be not in the ordinary course of trade and may not be used to establish normal value.
4. Sales of the like product destined for consumption in the domestic market of the exporting country shall be considered to be of sufficient quantity for the determination of the normal value if such sales constitute five percent (5%) or more of the export sales volume of the product under investigation to the GCC Member States. However, a volume lower than five percent (5%) of sales may be used if there is a satisfaction, based on the evidence submitted by the interested parties or otherwise available, that sales of such lower volume are nonetheless of sufficient magnitude to provide for proper comparison.
5. When there are no sales of the like product in the ordinary course of trade in the domestic market of the exporting country, or when such sales do not permit a proper comparison because of the particular market situation or the low volume of the sales in the domestic market of the exporting country, the normal value of the like product shall be established on the basis of the cost of production in the country of origin plus a reasonable amount for administrative selling and general costs as well as for profit margin, or on the basis of export price, in the ordinary course of trade, to an appropriate third country, provided that this price is reasonable.
6. Sales of the like product in the domestic market of an exporting country or export sales to a third country at prices below per unit (fixed and variable) costs of production plus administration, selling and general costs may be treated as not being in the ordinary course of trade by reason of price and may be disregarded in determining normal value, only if it is determined that such sales were made:

- a) Within an extended period of time, which shall normally be for one (1) year and shall in no case be less than six (6) months.
 - b) In substantial quantities, when it is established that the weighted average selling price of the transactions under consideration for the determination of the normal value is below the weighted average unit cost, or that the volume of sales below cost is not less than twenty percent (20%) of sales under consideration for the determination of the normal value.
 - c) At prices which do not provide for recovery of all costs within a reasonable period of time, if prices which are below per unit costs at the time of sale are above the weighted average per unit cost for the period of investigation, such prices shall be considered as providing for recovery of costs within a reasonable period of time.
7. Where the country exporting the product under investigation is a non-market economy country, normal value may be determined on the basis of:
- a. The comparable price paid or payable or constructed normal value, in the ordinary course of trade, for sales of the like product when destined for consumption in a market economy of a third country: or
 - b. The comparable price paid or payable, in the ordinary course of trade, for exports of the like product from such a market economy of the third country to other countries, including the GCC Member States: or
 - c. Any other reasonable basis including the price actually paid or payable in the GCC market for the like product, duly adjusted if necessary to include a reasonable profit margin.

Article 28

- 1. The export price shall be determined by the price actually paid or payable of the product under investigation when it is sold for export from the exporting country into the GCC market.
- 2. In cases where there is no export price of the product under investigation or where it appears that the export price is unreliable because of association or a compensatory arrangement between the exporter and the importer or a third party, the export price may be constructed on the basis of the price at which the imported products are resold to first independent buyer, or if those products are not resold to an independent buyer, or not resold in the condition as they were imported, or any reasonable basis.

Article 29

- 1. A fair comparison shall be made between the export price and the normal value.
- 2. This comparison shall be made at the same level of trade, normally at the ex-factory level, and in respect of sales made as close as possible to the same time and with due account to be taken in consideration, the settlements for differences which affect price comparability. This comparison includes differences in conditions and terms of sale, physical characteristics, import charges, taxation, quantities, level of

trade, and any other differences which are claimed and also demonstrated by interested parties to affect prices and price comparability.

3. If the export price is determined on the basis of the selling price of the product under investigation to the first independent buyer in the GCC market, allowances for costs, including duties and taxes, incurred between importation and resale, as well as profit margins accruing, shall also be made. If in this case, price comparability has been affected, the normal value shall be calculated at a level of trade equivalent to the level of trade of the constructed export price or due allowances shall be made for the differences mentioned in this Article.

Article 30

1. The existence of dumping margins during the period of the investigation phase shall normally be established on the basis of a comparison of a weighted average normal value with a weighted average of prices of all comparable exports of product under investigation to the GCC market, or by a comparison of normal value and export price on a transaction-to-transaction basis.
2. A normal value established on a weighted average basis may be compared to prices of individual export transactions to the GCC market, if there is a pattern of export prices which differ significantly among different purchasers, regions or time period, and if using the methods in paragraph 1 would not reflect the dumping being practiced.
3. Dumping margin shall be determined based on the amount by which the normal value exceeds the export price. An individual dumping margin shall be determined for each known exporter or producer concerned by the product under investigation.
4. Notwithstanding paragraph 3 of this Article, in cases where the number of exporters, producers, importers, or types of products involved or trade transactions is so large as to make it impracticable to determine an individual dumping margin for each known exporter or producer, the investigation may be limited to an examination of a reasonable number of interested parties, products or transactions by using samples which are statistically valid on the basis of information available at the time of the selection, or to the largest percentage of the volume of production, sales or exports which can reasonably be investigated within the time-limit.
5. When an investigation is limited to a representative sample in accordance with this Article and Article 13, any anti-dumping measures applied to imports from exporters or producers which have made themselves known but not included in the sample shall not exceed the weighted average dumping margin established with respect to the selected exporters or producers provided that any zero, *de minimis* margins, and margins established in circumstances referred to in Article 26 shall be disregarded.
6. In cases where the examination is limited in accordance with this Article and Article 13, individual determinations of the dumping margin shall be made for any exporter or producer not initially selected who submits the necessary information within the time-limit for that information to be considered during the investigation except where the number of exporters or producers is so large that individual examinations

would be unduly burdensome to the authorities and prevent timely completion of the investigation.

Section II Determination of Injury

Article 31

A determination of material injury shall be based on an objective examination of all positive evidence of the following:

1. The volume of dumped imports and its effect on prices in the GCC domestic market for like products and they can be determined by evaluating the following factors:
 - a. With regard to the volume of the dumped imports, consideration shall be given to whether there has been a significant increase in dumped imports, either in absolute terms or relative to production or consumption in the GCC market.
 - b. With regard to the effect of the dumped imports on sales prices of the like product in the GCC market, consideration shall be given to whether:
 - i. There has been a significant price undercutting by dumped imports when compared with the price of the domestic like product;
 - ii. Whether the effect of such imports is otherwise to depress prices to a significant degree; or
 - iii. Whether the effect of such imports is to prevent price increases, which otherwise would have occurred, to a significant degree.

No one or several of the factors identified in paragraph 1 of this Article can necessarily provide decisive guidance.

2. The impact of the dumped imports on the GCC industry concerned, through an evaluation of all relevant economic factors and indices having a bearing on the state of the industry, including:
 - a. Actual and potential decline in sales, profits, production, market share, productivity, return on investments, or utilization of capacity;
 - b. Factors affecting GCC prices; actual and potential negative effects on cash flow, inventories, employment, wages, growth, ability to raise capital or investments; and
 - c. The magnitude of the dumping margin.

This list is not exhaustive, nor can any one or more of these factors necessarily give decisive guidance.

3. The effect of the dumped imports shall be assessed in relation to the production of the GCC industry of the like product when available data permit separate identification of that production on the basis of criteria such as the production process and producers' sales and profits. If such separate identification of production is not possible, the evaluation of the impact of dumped imports should be undertaken by searching in

narrowest group or range of products which include the like product for which the necessary information can be provided.

Article 32

1. A determination of a threat of material injury on the GCC industry concerned shall be based on facts and not merely on allegation, conjecture or remote possibility and on an examination of whether such injury is clearly foreseen and imminent. Taking into account the following:
 - a. A significant rate of increase of dumped imports into the GCC market indicating the likelihood of substantially increased importations;
 - b. Sufficient freely disposable capacity of the exporter or an imminent, substantial increase in such capacity indicating the likelihood of substantially increased dumping exports to the GCC market, taking into account the availability of other export markets to absorb any additional exports;
 - c. Whether imports are entering at prices that will have a significant depressing or suppressing effect on domestic prices and would likely increase demand for further imports; and
 - d. Inventories of the product under investigation.
2. Other relevant factors that are supported by sufficient evidence may be taken into consideration, however no one or several of these factors listed above, alone or in combination, can necessarily give decisive guidance but the totality of the factors considered must lead to a conclusion that more dumped exports are imminent and that, unless preventative action is taken, material injury will occur.

Article 33

1. It must be demonstrated, that injuries caused to concerned GCC industry resulting from dumped imports and they are not related to other reasons.
2. Known factors other than dumped imports, which are at the same time injuring the concerned GCC industry, shall be examined, and injuries caused by these other factors must not be attributed to the dumped imports. Factors which may be relevant in this respect include, *inter alia*:
 - a. The volume and prices of imports not sold at dumped prices;
 - b. Contraction in demand or changes in the patterns of consumption;
 - c. Commercial restriction and competitions between GCC and foreign producers;
 - d. Developments in technologies; and
 - e. The export performance and productivity of the GCC industry.

Article 34

Where imports of a product from more than one country are simultaneously subjected to an anti-dumping investigation, the effects of such imports shall be cumulatively assessed only if it is determined that:

1. The margin of dumping established in relation to the imports from each country is more than the *de minimis* dumping margin, two percent (2%) or more of the export price;
2. The volume of the dumped imports from each country is not negligible: three percent (3%) or more from total of the GCC imports of the product under investigation; and
3. A cumulative assessment of the effects of the imports is appropriate in light of the conditions of competition between the imported products from concerned countries and the conditions of competition between the imports and the like GCC product.

Article 35

A recommendation of immediate termination of the investigation shall be made without imposing any measures in the following circumstances:

1. Withdrawal of the complaint, unless where such termination is against GCC interest.
2. There is no sufficient evidence for the existence of dumping, injury or causal link between them to justify the continuation of an investigation.
3. When the dumping margin is *de minimis*. It shall be considered to be *de minimis* if the dumping margin is less than two percent (2%), expressed as a percentage of the export price.
4. If the volume of dumped imports of the product under investigation from a particular country is negligible i.e. less than three percent (3%) of the total imports of the product under investigation to GCC market, unless imports from all countries under investigation which individually account for less than three percent (3%) of the total imports of the product under investigation collectively account for more than seven (7%) percent of imports of the product under investigation to GCC market.

Section III Anti-dumping Measures

Article 36

1. The Permanent Committee may impose provisional measures if:
 - a. An investigation has been initiated and public notice has been published in the Official Gazette;
 - b. Interested parties have been given adequate opportunity to submit information and make comments; and
 - c. A preliminary affirmative determination of dumping has been made and consequent injury to the GCC industry; and provisional measures are necessary to

prevent injury being caused during the investigation. However, a preliminary negative determination of dumping does not necessarily lead to terminating the investigation, but no provisional measures shall be imposed in such a case.

2. Provisional measures may take the form of a provisional customs duty or, preferably, a security—by way of cash deposit or bond—not greater than the dumping margin provisionally estimated. Provided that provisional measures shall not be applied sooner than 60 days from the initiation of the investigation.
3. The application of provisional measures shall be limited to as short a period as possible, not exceeding four (4) months and may be extended for further two (2) months upon request by exporters representing a significant percentage of the trade of the concerned product or upon no objection when notifying those exporters by the Technical Secretariat.

Article 37

1. Definitive anti-dumping measures shall be imposed by the Ministerial Committee; acting on a proposal submitted by the Permanent Committee and shall not be greater than the established margin of dumping.
2. Definitive anti-dumping duties are imposed on all sources found to be dumping and causing injury to the GCC industry, except for imports from those sources from which price undertakings have been accepted.
3. Where provisional anti-dumping measures are in force, a proposal for definitive action shall be submitted to the Ministerial Committee not later than thirty (30) days before the expiry of the provisional measures.

Article 38

1. An anti-dumping measure shall remain in force only as long as, and to the extent that, it is necessary to counteract the dumping which is causing injury.
2. A definitive anti-dumping measures shall expire not later than five (5) years from its imposition or, if earlier, five (5) years from the date of the conclusion of the most recent review that was initiated and addressed both the dumping and injury, unless it is determined in such a review that the expiry would be likely to lead to a continuation or recurrence of dumping and injury.

Section IV

Price Undertakings

Article 39

1. Upon the approval of the Permanent Committee, an investigation may be suspended or terminated without the imposition of anti-dumping measures when the Technical Secretariat receives a satisfactory voluntary undertaking from any exporters, which eliminates the injurious effect of the dumping. Such undertakings shall take the following forms:

- a. The commitment of an exporter to increase prices of the product under investigation into Member States in order to eliminate the dumping margin.
 - b. The commitment of an exporter to cease exports at dumped prices to Member States of the products under investigation.
2. Price undertakings shall not be sought or accepted from exports unless a preliminary affirmative determination of dumping, injury, and causal link has been made.
 3. Undertakings offered need not be accepted if their acceptance is considered impractical, because the number of actual or potential exporters is too great, or for any other reasons, including reasons of general policy. Should the case arise and when practicable, the exporter shall be provided with the reasons that have led to a consideration that acceptance an undertaking would be inappropriate and shall, to the extent possible, be given an opportunity to make written comments thereon.
 4. Parties that offer an undertaking shall be required to provide a non-confidential version of such undertakings, so that it may be made available to interested parties of the investigation on request.
 5. Undertakings may be suggested by the Technical Secretariat to exporters but no exporter shall be forced to enter into such undertakings. The fact that exporters do not offer such undertakings, or do not accept an invitation to do so, shall in no way prejudice the consideration of the case. However, it may be determined that a threat of injury is more likely to be realized if the dumped imports continue.

Article 40

1. Price increases under such undertakings shall not be higher than necessary to eliminate the margin of dumping. Price undertakings shall remain in force only as long as they are necessary to counteract the injurious effect of the dumping.
2. Where price undertakings are accepted, the investigation of dumping and injury shall nevertheless be completed if an exporter so desires or the Technical Secretariat so decides. In such a case:
 - a. If a negative determination of dumping or injury is made by the Permanent Committee, the price undertaking shall automatically lapse. Except in cases where such a determination is due in large part to the existence of such an undertaking. In such cases it may be required that an undertaking be maintained for a reasonable period consistent with the provisions of these Rules of Implementation.
 - b. In the event that an affirmative determination of dumping and injury is made by the Permanent Committee, the undertaking shall continue consistent with its terms and the provisions of these Rules of Implementation.

Article 41

1. Any exporter from whom undertakings have been accepted shall provide periodically to the Technical Secretariat information relevant to the fulfillment of such undertakings and shall permit verification of pertinent data. Failure to comply with such requirements shall be deemed to be a violation of the undertakings.

2. If it is noticed that the price undertaking is violated, a report may be submitted to the Permanent Committee to impose provisional duties in accordance with Article 36 of these Rules of Implementation on the basis of the best information available. In such a case, definitive anti-dumping duties may be retroactively levied on goods entered for consumption, from the date of violation, no more than ninety (90) days before the application of provisional measures.
3. If it is noticed that the price undertaking is violated by any exporter, the Permanent Committee may automatically apply the provisional and definitive duty which has been already imposed on other exporters provided that the exporter has been given an opportunity to comment and unless he has withdrawn the undertakings.

Section V

Retroactivity

Article 42

1. Provisional measures and definitive anti-dumping duties shall only be applied to products imported for consumption from the date of imposition, subject to the exceptions in paragraph 2 of this Article, and Articles 44 and 45 of these Rules of Implementation.
2. The Ministerial Committee may, acting on a proposal submitted by the Permanent Committee, impose definitive anti-dumping duties retroactively for the period for which provisional measures have been applied, where:
 - a. A final determination of material injury has been made.
 - b. A final determination of threat of material injury has been made: where it is considered that the effect of the dumped imports would, in the absence of the provisional measures, lead to a determination of material injury.

Article 43

1. Where the definitive anti-dumping duty is higher than the provisional duty paid or payable, or the amount estimated for the purpose of security, the difference shall not be collected. If the definitive duty is lower than the provisional duty paid or payable, or the amount estimated for the purpose of security, difference shall be reimbursed or the duty recalculated.
2. Where a final determination is negative, any cash deposit made during the period of the application of provisional measures shall be refunded and any bonds released in an expeditious manner.

Article 44

Except as provided in paragraph (2b) of Article 42, where a final determination of threat of material injury or material retardation has been made, but no injury has yet occurred, a definitive anti-dumping duty may be imposed only from the date of the final determination of a threat of material injury or material retardation of the establishment of a GCC industry.

Any cash deposit made during the period of the application of provisional measures shall be refunded and any bonds shall be released in an expeditious manner.

Article 45

A definitive anti-dumping duty may be levied on products which were entered to the member States for consumption not more than ninety (90) days prior to the date of application of provisional measures but not prior to the date of initiation of the investigation provided that:

- a. There is a history of dumping for the product under investigation prior to the period of investigation initiation or that the importer was, or should have been aware, that the exporter practices dumping and that such dumping would cause injury; and
- b. The injury is caused by massive dumped imports of a product in a relatively short period of time which, in light of the timing and the volume of the dumped imports and other circumstances such as a rapid build-up of inventories of the imported product, is likely to seriously undermine the remedial effect of the definitive anti-dumping duty to be applied, provided that the importers concerned have been given an opportunity to comment.
- c. The Permanent Committee may, after initiating an investigation, take such measures as the withholding of appraisement or assessment as may be necessary to collect anti-dumping duties retroactively, as provided in this Article, once it has sufficient evidence that the conditions set forth in this Article are satisfied.

Section VI

Review of Anti-dumping Measures

Article 46

1. At any time and where warranted, the Permanent Committee may, on its own initiative, at the request of a Member State, or on a proposal of the Technical Secretariat review the need for continuing the imposition of the definitive anti-dumping duties. Any interested party may submit a written request to review the need for continuing the imposition of the definitive anti-dumping duties, provided that a reasonable period of time of at least one year has elapsed since the imposition of the definitive anti-dumping duties, and shall contain positive information substantiating the need for such a review.
2. The Technical Secretariat shall publish a notice of the initiation of the review in the Official Gazette.
3. A proposal of actions shall be submitted by the Permanent Committee to the Ministerial Committee no later than thirty (30) days prior the expiration of the review deadline. The proposal should be as follows:
 - a. A proposal shall be raised to the Ministerial Committee to repeal the anti-dumping measures immediately if the review determined that the imposition of anti-dumping duties is no longer warranted.

- b. To maintain or amend the anti-dumping measures if the review determined that dumping and/or injury would be likely to continue or recur if the measures were removed.
4. Any such review shall be carried out expeditiously and shall normally be concluded within twelve (12) months of the date of initiation of the review.

Article 47

1. If products exported to member States are subject to definitive anti-dumping duties, a review shall also be carried out for the purpose of determining individual dumping margins for new exporters or producers in the exporting country in question that did not export the product to the GCC during the period of investigation, provided that these exporters or producers can show that they are not related to any of the exporters or producers in the exporting country that are subject to the anti-dumping duties.
2. No anti-dumping duties shall be levied on imports from such exporters or producers while the review is being carried out. However, the Permanent Committee may, upon a proposal of the Technical Secretariat, withhold appraisement custom or request guarantees to ensure that, should such a review result in a determination of dumping in respect of such producers or exporters, anti-dumping duties can be levied retroactively to the date of the initiation of the review.
3. Such a review shall be initiated and carried out on an accelerated basis and shall normally be completed within nine (9) months from its initiation and in any event no later than twelve (12) months of the date of initiation of the review.

Article 48

1. The Permanent Committee shall, on their own initiative, on a proposal of the Technical Secretariat, or upon a duly substantiated request made by or on behalf of GCC domestic industry, no later than three (3) months prior to the expiry of the duties, initiate a review to determine that the expiration of the duties would be likely to result in a continuation or recurrence of dumping and injury.
2. The anti-dumping duties remain in force until the end of the review.
3. A proposal of actions shall be submitted by the Permanent Committee to the Ministerial Committee not later than thirty (30) days prior the expiration of review deadline as follows:
 - a. A proposal shall be raised to the Ministerial Committee to repeal the anti-dumping measures, if the review determined that the imposition of anti-dumping duties is no longer warranted
 - b. To maintain the anti-dumping measures, if the review determined that dumping and injury would be likely to continue or recur if the measure were removed.
4. Any such review shall be carried out expeditiously and shall be concluded within twelve (12) months of the date of initiation of the review.

5. In carrying out investigations, interested parties shall be provided the opportunity to amplify, rebut or comment on the matters set out in the expiry review, and conclusions shall be reached with due account taken of all relevant and duly documented evidence presented in relation to the question of whether the expiry of measures would be likely, or unlikely to lead to the continuation or recurrence of dumping and injury.
6. A notice of the initiation of the expiry review of anti-dumping measures shall be published in the Official Gazette.
7. Provisions of Articles 46, 47 and 48 shall be applied to price undertakings.

Chapter IV
Subsidy and Countervailing Measures
Section I
Determination of Subsidization
Article 49

A subsidy shall be deemed to exist if:

1. There is direct or indirect financial contribution, by the government of the country of origin or export or a public body, that confers a benefit to the recipient, *i.e.* where:
 - a. Government practice involves a direct transfer of funds (*e.g.* grants and loans), or potential direct transfers of funds or liabilities (*e.g.* loan guarantees);
 - b. Government revenue that is otherwise due is forgone or not collected (*e.g.* fiscal incentives such as tax (debit));
 - c. A government provides goods or services other than public infrastructure, or purchases goods;
 - d. A government makes payments to a funding mechanism, or entrusts or directs a private body to carry out one or more of the type of functions mentioned in (a) to (c) above which, would normally be vested in the government and the practice in no real sense, differs from practices normally followed by governments; or
2. Any form that would support income or price in the sense of Article XVI of GATT 1994.

Article 50

1. A subsidy, as defined in Article 49, shall be countervailable if such a subsidy is specific as defined in paragraphs 2, 3 and 4.
2. In order to determine whether a subsidy is specific to an enterprise or industry or group of enterprises or industries (hereinafter referred to as certain enterprises) within the jurisdiction of the granting authority, the following principles shall apply:
 - a. Where the granting authority, or the legislation pursuant to which the granting authority operates, explicitly limits access to a subsidy to certain enterprises, such subsidy shall be specific;

- b. Where the granting authority, or the legislation pursuant to which the granting authority operates, establishes objective criteria or conditions governing the eligibility for a subsidy and its amount, specificity in this case shall not exist, provided that the eligibility is automatic and that such criteria and conditions are strictly adhered to;
- c. If, notwithstanding any appearance of non-specificity resulting from the application of the principles laid down in subparagraphs (a) and (b), there are reasons to believe that the subsidy may in fact be specific, other factors may be considered. Such factors are:
 - Use of a subsidy program by a limited number of certain enterprises or predominant use by certain enterprises.
 - The granting authority gives disproportionately large amounts of subsidy to certain enterprises when compared with other enterprises, taking in consideration the diversification of economic activities within the jurisdiction of the granting authority, as well as of the length of time during which the subsidy program has been in operation.
3. A subsidy which is limited to certain enterprises located within a designated geographical region within the jurisdiction of the granting authority shall be specific, but the setting or change of generally applicable tax rates by all levels of government entitled to do so shall not be deemed to be a specific subsidy for the purpose of these Rules of Implementation.
4. Notwithstanding paragraphs 2 and 3, the following subsidies shall be deemed to be specific by their nature:
 - a. Subsidies contingent, in law or in fact, upon the level of exporting performance, whether solely or as one of several other conditions.
 - b. Subsidies contingent whether solely or as one of several other conditions, upon the use of domestic over imported goods.

Section II
Calculation of the Amount of the Countervailable Subsidy
Article 51

The amount of subsidy shall be calculated based on the following rules:

1. Determine the total subsidy amount received by the recipient foreign producer or exporter from the subsidy or program in question and the portion of the total subsidy amount that is received during period of investigation.
2. Determine the individual amount of subsidization for each known foreign producer or exporter for the product under investigation.
3. Taking into consideration paragraph 2 of this Article, where in case the number of exports, producers, importers or types of products involved or trade transactions is so large as to make it impracticable to determine an individual subsidy amount for each known foreign producer or exporter concerned of the product under investigation, the Technical Secretariat may limit its examination to a reasonable number of interested

parties or products or trade transactions by using samples which are statistically valid on the basis of information available at the time of the selection, or to the largest percentage of production volume, sales or exports which can reasonably be investigated within the time available.

4. Deduct from the amount of calculated subsidy any application fee, other costs incurred in order to qualify for, or to obtain the subsidy, or export taxes, duties or other charges levied on the export of the product under investigation to the Member States.
5. The amount of the subsidy shall be calculated per unit of the product under investigation exported to the Member States.

Article 52

The amount of subsidy received by the recipient shall be calculated in terms of the benefit conferred on the recipient.

As regards the calculation of benefit to the recipient, the following rules shall apply:

1. Government provision of equity capital shall not be considered to confer a benefit, unless the investment can be regarded as inconsistent with the usual investment practice (including for the provision of risk capital) of private investors in the exporting country;
2. Loans provided by a foreign government shall not be considered to confer a benefit, unless there is a difference between the amount that the firm receiving the loan pays on the government loan and the amount that the firm would pay for a comparable commercial loan that the firm could actually obtain on the market. In that event, the benefit shall be the difference between these two amounts ;
3. Loans guarantee by a foreign government shall not be considered to confer a benefit, unless there is a difference between the amount that the firm receiving the guarantee pays on a loan guaranteed by the government and the amount that the firm would pay for a comparable commercial loan in the absence of the government guarantee. In this case the benefit shall be the difference between these two amounts, adjusted for any differences in fees;
4. The provision of goods or services or purchase of goods by a government shall not be considered to confer a benefit, unless the provision is made for less than adequate remuneration or the purchase is made for more than adequate remuneration. The adequacy of remuneration shall be determined in relation to prevailing market conditions for the product or service in question in the country of export or purchase including price, quality, availability, marketing, transporting and other sales and purchasing conditions.

Section III

Determination of Injury

Article 53

A determination of GCC material injury shall be based on an objective examination of all of the positive evidence of the following:

1. The volume of the subsidized imports and its effect on prices in the GCC market for like products which would be indicated by assessing the following factors:
 - a. With regard to the volume of the subsidized imports, consideration shall be given to whether there has been a significant increase in subsidized imports, either in absolute terms or relative to production or consumption in the GCC member States.
 - b. With regard to the effect of the subsidized imports on prices in the GCC market for like products, consideration shall be given to whether:
 - There has been a significant price undercutting by subsidized imports as compared with the price of a domestic like products.
 - The effect of such imports is to depress prices to a significant degree; or
 - Preventing the like products prices from increase, which would otherwise have occurred, if such imports does not exists.

No one or combination of the factors identified in paragraph 1 of this Article can necessarily give decisive guidance.

2. The impact of the subsidized imports on the GCC industry concerned, through evaluation of all relevant economic factors and indices that have a bearing on the state of the industry, including:
 - a. Actual and potential decline in sales, profits, outputs, market share, productivity, return on investments, or utilization of capacity;
 - b. Factors affecting GCC prices; actual and potential negative effects on cash flow, inventories, employment, investment, wages, growth, ability to raise capital ; and
 - c. In case of agriculture, whether there has been an increased burden on government support programs.

This list is not exhaustive, nor can one or more of these factors necessarily give decisive guidance.

3. The effect of the subsidized imports shall be assessed in relation to the domestic production of the GCC industry of the like product when available data permit a separate identification of that production on the basis of such criteria as the production process, producers' sales and their profits. If separate identification of production is not possible, assessment of subsidized imports' impacts shall be made by searching in the nearest group or range of products, that includes the like product, where necessary data can be found.

Article 54

1. A determination of a threat of material injury on the concerned GCC industry shall be based on facts and not merely on allegations, conjecture or remote possibilities and an assessment that such injury is clearly foreseen and imminent. Taking into consideration the following factors:
 - a. Nature of the subsidy in question and trade effects likely to arise therefrom;

- b. A significant rate of increase of subsidized imports into the GCC market indicating the likelihood of substantially increased importation;
 - c. Sufficient freely disposable capacity of the exporter or an imminent, substantial increase in such capacity indicating the likelihood of substantially increased subsidized exports to the GCC market, taking into account the availability of other export markets to absorb any additional exports;
 - d. Whether imports are entering at prices that will have a significant depressing or suppressing effect on domestic prices, and would likely increase demand for more imports; and
 - e. Inventories of products under investigation.
2. Other relevant factors supported by sufficient evidence may be taken into consideration, however no one of these factors listed above by itself can necessarily give decisive guidance, but the totality of the factors considered must lead to the conclusion that further subsidized exports are imminent and that, unless protective action is taken, material injury will occur.

Article 55

1. It must be demonstrated, from all the relevant evidence presented in relation to injury, that the subsidized imports are causing injury to the GCC industry concerned.
2. Known factors other than the subsidized imports, which at the same time are injuring the concerned GCC industry, shall also be examined and the injuries caused by these other factors must not be attributed to the subsidized imports. Factors which may be relevant in this respect include, *inter alia*:
 - a. The volume and prices of non-subsidized imports;
 - b. Contraction in demand or changes in the patterns of consumption;
 - c. Commercial restrictions and competition between GCC and foreign producers;
 - d. Developments in technologies; and
 - e. The export performance and productivity of the GCC industry.

Article 56

In determination of injury caused by subsidized imports from more than one country, the effect of such imports shall be cumulatively assessed only if it is determined that:

1. The amount of subsidization established in relation to the imports from each country is more than *de minimis*;
2. The volume of subsidized imports from each country is not negligible; and
3. A cumulative assessment of the effects of the imports is appropriate in light of the conditions of competition between the imported products and the conditions of competition between the imports and the like GCC product.

Article 57

A recommendation of immediate termination of the investigation shall be made without imposing any measures in the following conditions:

1. Withdrawal of the complaint unless such termination is not in the interest of GCC Member States.
2. There is no sufficient evidence for the existence of subsidy, injury, or causal link between them to justify the continuation of an investigation.
3. When the amount of subsidy is *de minimis*, i.e. less than one percent (1%) *ad valorem* and in case of a subsidy from a developing country, the overall level of subsidies granted upon the product in question does not exceed two percent (2%) of its value calculated on a per unit basis;
4. There shall be immediate termination of the investigation, where the volume of subsidized imports, actual or potential is negligible.

In cases of subsidized imports from a developing countries, imports shall be considered to be negligible if the volume of the subsidized imports represents less than four percent (4%) of the total imports of the product under investigation in the GCC countries, unless imports from developing countries whose individual shares of total imports represent less than four percent (4%) collectively account for more than nine percent (9%) of the total imports of the product under investigation in the importing GCC Member States.

In cases of subsidized imports from developed countries, imports shall be considered to be negligible if the volume of the subsidized imports represents less than one percent (1%) of the total imports of the product under investigation in the GCC countries, unless imports from developed countries whose individual shares of total imports represent less than one percent (1%) collectively account for more than three percent (3%) of the total imports of the product under investigation in the importing GCC Member States.

Section IV Countervailing Measures

Article 58

1. The Permanent Committee may impose provisional measures if:
 - a. An investigation has been initiated and a public notice has been published in the Official Gazette;
 - b. Interested parties have been given adequate opportunities to submit information and make comments; and
 - c. A preliminary affirmative determination has been made that a subsidy exists and that there is injury to a GCC industry caused by subsidized imports; and that provisional measures are necessary to prevent injury being caused during the investigation. However, a preliminary negative determination of existence of subsidy does not

necessarily lead to termination of an investigation, but no provisional measures shall be imposed in such a case.

2. Provisional measures may take the form of a provisional customs duty, or preferably, a security—by cash deposit or bonds—not greater than the subsidy amount provisionally estimated. Provided that provisional measures shall not be applied sooner than sixty (60) days from the initiation of the investigation.
3. The application of provisional measures shall be limited to as short a period as possible, not exceeding four (4) months.

Article 59

1. Definitive countervailing duties shall be imposed by the Ministerial Committee; acting on a proposal submitted by the Permanent Committee and shall not be greater than the amount of the countervailable subsidy established.
2. Definitive countervailing duties are imposed on imports from all sources found to be subsidized and causing injury to the GCC industry, except in respect of imports from those sources from which price undertakings have been accepted.
3. Where provisional countervailing measures are in force, a proposal for definitive action shall be submitted to the Ministerial Committee not later than thirty (30) days before the expiry of the provisional measures.

Article 60

1. Countervailing measures shall remain in force only as long as, and to the extent that, it is necessary to counteract the subsidy which is causing injury.
2. Definitive countervailing measures shall expire not later than five (5) years from its imposition or five (5) years from the date of the conclusion of the most recent review that was initiated and addressed both the subsidy and injury, unless it is determined in such a review that the expiry would be likely to lead to a continuation or recurrence of subsidy and injury.

Section V

Price undertakings

Article 61

1. Upon the approval of the Permanent Committee, an investigation may be suspended or terminated without the imposition of countervailing measures after the Technical Secretariat receives satisfactory voluntary undertakings from exporters, leading to the elimination of the injurious effect of the subsidy. Such undertakings shall take the following forms:
 - a. The government of the exporting country agrees to eliminate or limit the subsidy or take other measures concerning its effects;
 - b. The exporter undertakes to revise its prices so that the injurious effect of the subsidy is eliminated.

2. Price undertakings shall not be sought or accepted unless a preliminary affirmative determination of subsidization and injury that has been made.
3. Undertakings offered need not be accepted if their acceptance is considered impractical, for example, if the number of actual or potential exporters is too great, or for other reasons, including reasons of general policy. Should the case arise and where practicable, the exporter shall be provided with the reasons that have led to consider the undertaking is inappropriate and shall be given an opportunity to make comments thereon.
4. Parties that offer an undertaking shall be required to provide a non-confidential version of such undertakings, so that it may be made available to interested parties upon request.
5. Undertakings may be suggested by the Technical Secretariat to exporters but no exporter shall be forced to enter into such undertakings. The fact that exporters do not offer such undertakings or do not accept an invitation to do so, shall in no way prejudice the consideration of the case. However, the Technical Secretariat shall be free to determine that a threat of material injury is more likely to be realized if the subsidized imports continue.

Article 62

1. Price increases under such undertakings shall not be higher than necessary to eliminate the amount of the subsidy. Price undertakings shall remain in force as long as they are necessary to eliminate the injurious effects of the subsidy.
2. Where price undertakings are accepted, the investigation of subsidization and injury shall nevertheless be completed if an exporter so desires or the Technical Secretariat so decides.

In such a case:

- a. If a negative determination of subsidization or injury is made by the Permanent Committee, the price undertaking shall automatically lapse, except in cases where such a determination is due in large part to the existence of such undertaking. In such cases, it may be required that an undertaking be maintained for a reasonable period consistent with the provisions of these Rules of Implementation.
- b. In the event that an affirmative determination of subsidy and injury is made by the Permanent Committee, the undertaking shall continue consistent with its terms and the provisions of these Rules of Implementation.

Article 63

1. Exporter or governments of exporting countries from whom undertakings have been accepted shall periodically provide to the Technical Secretariat information relevant to the fulfillment of undertaking and shall permit verification of pertinent data. Failure to comply with such requirements shall be deemed to be a violation of the undertakings.
2. If it is noticed that the price undertaking is violated, a report may be submitted to the Permanent Committee to impose provisional duties in accordance with Article 58 of

these Rules of Implementation on the basis of the best information available. In such a case, definitive countervailing duties may be retroactively levied on goods entered for consumption, from the date of violation, but no more than ninety (90) days before the application of provisional measures.

3. If it is noticed that the price undertaking is violated by any exporter, the Permanent Committee may automatically apply the provisional and definitive duty which has been already imposed on other exporters provided that the exporter has been given an opportunity to comment and unless he has withdrawn the undertakings.

Section VI

Retroactivity

Article 64

1. Provisional measures and definitive countervailing duties shall only be applied to products that enter for consumption from the date of imposition, subject to the exceptions in paragraph 2 of this Article and Articles 66 and 67 of these Rules of Implementation.
2. The Ministerial Committee may, acting on a proposal submitted by the Permanent Committee, impose definitive countervailing duties retroactively for the period for which provisional measures have been applied, where:
 - a. A final determination of material injury has been made.
 - b. A Final determination of threat of material injury has been made, where it is considered that provisional measures, have led to a determination of material injury.

Article 65

1. Where the definitive countervailing duty is higher than the provisional duty paid or payable, or the amount estimated for the purpose of security, the difference shall not be collected. If the definitive duty is lower than the provisional duty paid or payable, or the amount estimated for the purpose of security, difference shall be reimbursed or the duty recalculated.
2. Where a final determination is negative, any cash deposit made during the period of the application of provisional measures shall be refunded and any bonds released in an expeditious manner.

Article 66

Except as provided in paragraph 2b of Article 64, where a final determination of threat of material injury or material retardation has been made, but no injury has yet occurred, a definitive countervailing duty may be imposed only from the date of the final determination of threat of material injury or material retardation. Any cash deposit made during the period of the application of provisional measures shall be refunded and any bonds shall be released in an expeditious manner.

Article 67

A definitive countervailing duty may be levied on products which were entered GCC member States for consumption not more than ninety (90) days prior to the date of application of provisional measures but not prior to the date of the initiation of the investigation, provided that:

- (a) Injury which is difficult to repair is caused by massive imports in a relatively short period of a product benefiting from subsidies paid or bestowed according to the provisions of these Rules of Implementation; and
- (b) It is deemed necessary, in order to preclude the recurrence of such injury, to assess countervailing duties retroactively on those imports.

Section VII

Review of Countervailing Measures

Article 68

1. At any time and where warranted, the Permanent Committee may, on its own initiative, at the request of a Member State, or on a proposal of the Technical Secretariat review the need for continuing the imposition of the definitive countervailing duties. Any interested party may submit a written request to review the need for continuing the imposition of the definitive countervailing duties, provided that a reasonable period of time of at least one year has elapsed since the imposition of the definitive countervailing duties, and that the request contains positive evidence substantiating the need for such a review.
2. The Technical Secretariat shall publish a notice of the initiation of the review in the Official Gazette.
3. A proposal of actions about the results of the review shall be submitted by the Permanent Committee to the Ministerial Committee not later than thirty (30) days prior the expiration of the review deadline as follows:
 - a. A proposal shall be raised to the Ministerial Committee to repeal the countervailing measures if the review determined that the imposition of the countervailing duties is no longer warranted.
 - b. To maintain or amend the countervailing measures if the review determined that subsidy and/or injury would be likely to continue or recur if the measures were removed.
4. This review shall be carried out expeditiously and shall normally be concluded within 12 months of the date of initiation of the review.

Article 69

1. In cases where products subjects to definitive countervailing duties were exported to GCC member State, a review shall also be carried out expeditiously for the purpose of determining individual dumping margins for new exporters or producers in the

exporting country in question, which did not export the product to the GCC during the period of investigation, provided that these exporters or producers can show that they are not related to any of the exporters or producers subject to the countervailing duties.

2. No countervailing duties shall be levied on imports from such exporters or producers while the review is being carried out. However, the Permanent Committee may, upon a proposal of the Technical Secretariat, withhold appraisement custom or request guarantees to ensure that, should such a review result in a determination of the amount of subsidy relating to such producers or exporters, countervailing duties can be levied retroactively to the date of the initiation of the review.
3. Such a review shall be carried out on an accelerated basis and shall normally be completed within nine (9) months from its initiation and in any event no later than twelve (12) months of the date of initiation of the review.

Article 70

1. The Permanent Committee shall, on its own initiative, on a proposal of the Technical Secretariat, or upon a duly substantiated request made by or on behalf of GCC domestic industry, no later than three (3) months prior to the expiry of the duties, initiate a review to determine that the expiration of the duties would be likely to result in a continuation or recurrence of subsidy and injury.
2. The countervailing duties remain in force pending the outcome of such a review.
3. A proposal of actions shall be submitted by the Permanent Committee to the Ministerial Committee not later than thirty (30) days prior the expiration of the review deadline as follows:
 - a. A proposal shall be raised to the Ministerial to repeal the countervailing measures, if the review determined that the imposition of countervailing duties is no longer warranted
 - b. To maintain the countervailing measures, if the review determined that the subsidy and injury would be likely to continue or recur if the measures were removed.
4. This review shall be carried out expeditiously and shall normally be concluded within twelve (12) months of the date of initiation of the review.
5. In carrying out investigations, interested parties shall be provided the opportunity to amplify, rebut or comment on the matters set out in the expiry review, and conclusions shall be reached with due account taken of all relevant evidence presented in relation to the question of whether the expiry of measures would be likely, or unlikely to lead to the continuation or recurrence of subsidy and injury.
6. A notice of the initiation of the expiry review of countervailing measures shall be published in the Official Gazette.
7. Provisions of Articles 68, 69 and 70 shall be applied to price undertakings.

Chapter V:
Safeguard Measures Against the Increase of Imports
Section I
Determination of Injury

Article 71

1. A safeguard measure may be applied to a product being imported irrespective of its source, if it is established that such product is being imported in such increased quantities, absolute or relative to member States production, and under such conditions as to cause or threaten to cause a serious injury to the GCC industry that produced like or directly competitive products.
2. A determination of whether the increase of imports has caused or are threatening to cause serious injury to the GCC industry shall be based on objective evidence and facts and an existence of a causal link between increased imports and serious injury or threat thereof, and by the evaluation of all relevant, objective and quantifiable factors having a bearing on the situation of the GCC industry, taking into consideration the following factors:
 - a. The ratio and volume of increase in imports of the product under investigation, in absolute or relative terms to GCC production.
 - b. The impact of such increased imports on the GCC industry, including: sales level, production, productivity, capacity utilization, inventory, profits, losses, labors and market share.
3. The existence of the causal link between the increased imports of the product under investigation and serious injury or threat thereof shall be established. When factors other than increased imports are causing injury to GCC industry at the same time, such injury shall not be attributed to increased imports.

Article 72

1. A determination of a threat of serious injury on the GCC industry because of the increased imports shall be based on facts and not merely on allegation, conjecture or remote possibility and an examination of whether such injury is clearly foreseen and imminent.
2. When determining a threat of serious injury, the following factors shall be taken into consideration:
 - a. The rate of increase of imports into the GCC market indicating the likelihood of substantially increased imports;
 - b. Sufficient freely disposable capacity in the exporting countries or an imminent, substantial increase in such capacity indicating the likelihood of substantially increased exports to the GCC market ;
 - c. The availability of other export markets, excluding the GCC market, that absorb any additional exports.
 - d. Any other factors deemed relevant.

Section II

Application of Safeguard Measures

Article 73

When there are critical circumstances, the Permanent Committee, upon a recommendation from the Technical Secretariat, may adopt provisional safeguard duties, if it is determined that the product under investigation is being imported in such increased quantities, absolute or relative to production, and under such conditions as to cause or threaten to cause serious injury to the GCC industry and that the delay in taking action would cause damage that would be difficult to repair.

Article 74

A provisional safeguard duty shall take the form of tariff increases and take into account the following:

1. Provisional safeguard duties shall be applied for no more than two hundred (200) days, during which the pertinent requirement of the safeguard investigation according to these Rules of Implementation shall be fulfilled.
2. Any amount collected as a provisional safeguard duty shall be promptly refunded, if the subsequent investigation does not result in a determination that increased imports have caused or threaten to cause serious injury to the GCC industry.

Article 75

1. The Permanent Committee, upon the Technical Secretariat conclusions that the absolute or relative increase of the imports of the product under investigation caused or threaten to cause serious injury to the GCC industry, may recommend to the Ministerial Committee to apply a definitive safeguard measure in the form of quantitative restriction and/or increase in customs duties or any other measures, taking into consideration that the definitive safeguard measure shall be applied to the extent necessary to prevent or remedy the serious injury caused or threaten to be caused to the GCC industry.
2. If a quantitative restriction is used, the determined quantities shall not be less than the average of imports in the last three (3) representative years for which statistics are available, unless clear justification is given that a different level is necessary to prevent or remedy serious injury in GCC industry.
3. In cases in which a quota is allocated among countries having a substantial interest in exporting the product under investigation, an agreement may be reached with these countries to share these quotas.
4. In cases in which the method mentioned in the preceding paragraph is not reasonably practicable, the quotas allocation shall be based upon the proportions, imported from such countries during a previous representative period, of the total quantity or value of imports of the product under investigation and due account shall be taken of any

special factors which may have affected or may be affecting the trade in the product under investigation.

5. In cases in which serious injury has been found, and not a threat of serious injury, the allocation of the quotas may be made on different bases than those envisaged under paragraphs 3 and 4 above, provided that consultations are conducted under the auspices of the WTO Committee on Safeguards and that clear demonstration is provided to the Committee that:
 - a) Imports from certain countries have increased in a disproportionate percentage to the total increase in imports of the investigated products during the representative period ;
 - b) The reasons for the departure from the methodology of quota allocation envisaged under paragraph 3 and 4 above are justified; and
 - c) The conditions of such departure are equitable to all suppliers of the product under investigation. Such measures shall not be extended beyond the initial period in accordance with Article 77.

Article 76

Safeguard measures shall not be applied against any product originating in a developing country Member of the WTO as long as its share of imports of the product under investigation in the GCC market does not exceed three percent (3%), and provided that developing countries with less than three percent (3%) import share collectively account for no more than nine percent (9%) of the total imports of the product under investigation.

Section III Duration of Definitive Safeguard Measures

Article 77

1. The definitive safeguard measures shall be applied for a period of no more than four (4) years, and they may be extended to ten (10) years. The total period of measures application should include the period of application of any provisional measures, the period of initial application, and any extension applied in accordance with these Rules of Implementation.
2. No safeguard measure shall be applied again to the import of a product which has been subject to such a measure unless a period of time equal to half of the duration of such earlier measure has elapsed, provided that the period of non-application is at least two (2) years.
3. Notwithstanding the provision of paragraph 2 above, a safeguard measure with a duration of one hundred and eighty (180) days or less may be applied again to the imports of a product which was the subject of an earlier safeguard measure if:
 - a) At least one year has elapsed since the date of the imposition of the earlier safeguard measure on the imports of that product; and

- b) Such safeguard measure has not been applied on the same product more than twice in the five (5) years period immediately preceding the date of introduction of the new safeguard measure.

Article 78

1. Extending the application of the definitive safeguard measures shall depend on the result of a new investigation conducted in accordance of the same provisions set forth in Chapters 2 and 5 of these Rules of Implementation that demonstrates that the continuation of the safeguard measures is necessary to prevent or remedy serious injury, and that there is evidence that the GCC industry is adjusting.
2. A definitive safeguard measure for which the period of application exceeds one year shall be progressively liberalized at regular intervals during the period of application. If the duration of the measure exceeds three (3) years, the situation shall be reviewed not later than the mid-term of the application of the measure, and if appropriate, it should be withdrawn or its pace of liberalization increased.

Article 79

Where the trend in imports of a product threatens to cause injury to GCC producers of the like or directly competitive products, imports of that product may be subject as appropriate to a surveillance procedure carried out in accordance with procedures fixed by the Permanent Committee.

Chapter VI General Provisions

Article 80

The Permanent Committee may on a recommendation of the Technical Secretariat issue a notice of initiation of a new investigation or review of the measures being imposed if it found circumvention taking place which undermined the effectiveness of these measures.

Article 81

Measures imposed in accordance with this Common Law and its Rules of Implementation shall be applied on imported products into any Member State that have issued customs declaration, and any investigation procedures stated in the Common Law and its Rules of Implementation shall not prevent customs clearance for imports of a product simply because it is subject to investigation.

Article 82

In cases where same product is involved in anti-dumping and anti-subsidy investigations simultaneously, that product shall not be subject to both anti-dumping and countervailing duties to compensate for the same situation of dumping or subsidization.

Article 83

1. Collected definitive duties shall be treated in accordance with this Common Law and its Rules of Implementation by the Member States in the same way as customs duties.
2. Provisional duties shall be treated as deposit in the Member States until the end of investigation and final determinations has been reached, provisional duties will be refunded in accordance with the provisions of Articles 43, 65 and 74 of these Rules of Implementation.
3. The relevant authorities of the Member States shall periodically provide the Technical Secretariat with a statistical statement of the value of the collected duties.

Article 84

The Technical Secretariat shall provide notifications required under the WTO agreements relating to anti-dumping, subsidy and countervailing measures, and safeguard measure in accordance with the relevant provisions of such agreements through the presidency of the member States.

Article 85

The provisions of the WTO Agreement on Implementation of Article VI of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994, the WTO Agreement on Subsidies and Countervailing Measures and WTO Agreement on Safeguards shall be applied on matters which are not stated in these Rules of Implementation.

Article 86

The Technical Secretariat issues an Official Gazette where it publishes all publications required under this Common Law and its Rules of Implementation.

Article 87

These amendments of the Rules of Implementation shall enter into force from the date of its approval by the Ministerial Committee.